"إطار وطني فلسطيني مصغر" لكسر السكون وحصار "البديل"!

كتب حسن عصفور/ أثارت موجة التأييد للقضية الفلسطينية في مجلس الأمن، خلال مناقشة مقترح عقد دولي للسلام، رد فعل إيجابي، بأن المشهد ليس سوادا كاملا، وهناك من الأوراق التي يمكنها أن تعيد للفلسطيني حضورا يفوق ما يعتقد الكثيرون.

جلسة مجلس الأمن، فتحت بابا هاما يستحق أن يكون منطلقا جديدا لإعادة صياغة الحراك الرسمي الفلسطيني، وضمن رؤية شاملة تنطلق مما هو ممكن سياسي، وهو كثير لو اريد الاستخدام فعلا، وأن تتبلور الرؤية وفق ما يجب أن يكون عمليا، ولا يقتصر الأمر عند حدود "المطالبة"، ويجب استغلال ما حدث لتطوير ذلك نحو خلق بعض الوقائع السياسية.

أن يكون عقد "مؤتمر دولي للسلام" لبحث حل الصراع مدخلا قانونيا وسياسيا له قبول شبه مطلق، ولكن الى حين ذلك لا يجب الانتظار حتى عقد الجلسة القادمة للمجلس لبحث المقترح الفلسطيني، ودون أي احباط مسبق فالقرار لن يكون دون موافقة أمريكا، ولذا بالتوازي مع العمل الهام في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لا بد من تطوير الرؤية لتصبح بساقين، وليست عرجاء.

إعادة فتح عناصر الموقف الفلسطيني خلال الفترة القادمة تعتبر ضرورة مسبقة لدعم الحراك المستقبلي ولفرض قيمة سياسية للمقترح، عبر وضع خريطة طريق لحراك متوازي ومتتالي، فلسطينيا وعربيا، يبدأ بتفعيل أطر العمل الوطني، الرسمية وغير الرسمية، ولتغادر مربع "الانتظارية السائد" منذ سنوات، بحيث لا تعمل سوى بطلب وليس بضرورة.

تفعيل المؤسسة الرسمية بجناحيها (منظمة وسلطة) وبالتعاون مع أطر وطنية "غير رسمية"، لبحث آليات تنفيذ القرارات المتفق عليها، يمثل خطوة نوعية للقفز عن النكبة الانقسامية، آلية عمل قد تكون معقدة كونها ليست معتادة، ولكن التجارب القديمة تركت بعض من ملامح ذلك، وهنا لا يدور الحديث عن المسمى العام (القيادة الفلسطينية) رغم أهميته، ولكن عن "خلايا مشتقة" من الأطر الرسمية وغير الرسمية، لتصبح "مطبخ مصغر" اللقاء الموسع.

مثل ذلك الإطار، لا ينتظر رحلات ولقاءات وبرنامج وصيغ، بل يمكنه أن يبدأ لتنفيذ المتفق وطنيا، خاصة ما يتعلق برؤية "فك الارتباط" مع دولة الكيان من جهة، وكيفية إعادة الارتباط مع الدول العربية من جهة أخرى.

لا بد من كسر حلقة الانتظار الى حين تحقيق "مصالحة" لن ترى النور لأسباب عديدة، وتعرفها قيادة فتح كما قيادة حاس، ومختلف الفصائل، وكي لا يبقى الأمر معلقا بين ممكن ولا ممكن في ملف الأمل به أقرب الى الموات، فلا يجب الاستمرار بما هو مفروض بغير إرادة وطنية، خاصة وأن "الإطار المصغر"، يعمل ضمن ما تم الاتفاق عليه وطنيا، وما قد يكون هو وضع "آلية عمل زمني محدد" لكيفية تطبيق القرارات الوطنية.

فمثالا على دور "الإطار المصغر"، مسألة تعليق الاعتراف المتبادل مع الكيان قضية متفق عليها من حيث الجوهر، ومعها اعلان دولة فلسطين كيانا وطنيا امتدادا للسلطة الفلسطينية، وما يمكن القيام به ضمن "الإطار المصغر" هو زمن التطبيق وآليته، وتلك مسألة هامة وحساسة أيضا، خاصة أنها قد تفتح باب مواجهة موسع، وبالتتالي يمكنه بحث كل ما هو متفق عليه في الشأن الفلسطيني الداخلي.

وعربيا، يحتاج "الإطار المصغر" لدراسة سياسية واقعية للعلاقات العربية، بعيدا عن "خلق واقع غير دقيق" حيث هناك تدهور حقيقي في هذا الجانب، يتطلب تقييما جذريا بعيدا عن "العاطفة السياسية"، وأن يكون الهدف كسر أي حالة حصار سياسي للشرعية الفلسطينية وحصار "البديل" الذي بدا يتمظهر بلا خجل، او العمل على ارباكها بأفعال متلاحقة.

تفاصيل متعددة يمكن العمل بها، لو اريد كسر جمود الانتظار، والأهم التفكير بلا حسابات فصائلية، عندها يمكن تحقيق قفزة سياسية تفوق جدول أعمال ضرير!

ملاحظة: كسر أمريكا قرارها منذ عام 1967 بتمويل أبحاث إسرائيلية في المستوطنات، إعلان رسمي بأن "التهويد" قرار أمريكي قبل أن يكون إسرائيلي...الغضب الكلامي لا يكفي...بالمناسبة القرار يصفع الأشقاء العرب!

تنويه خاص: كلام القيادي في حماس محمود الزهار هو الأصدق والأدق فيما تفكر حركته، وما غير ذلك ليس سوى "كلام لشراء الوقت"...حماس تعمل جديا لشطب منظمة التحرير التي نعرف...ولا عزاء للأغبياء!

القضية الفلسطينية و"مبادرة السلام العربية" ..كادوك أمريكي!

كتب حسن عصفور/ في مشهد يتكرر منذ احتلال الأرضي الفلسطينية والعربية يونيو 1967، تقف الولايات المتحدة شاذة في سلوكها داخل مجلس الأمن، تتحدث بـ "حَول سياسي حاد"، ولا ترى جوهر الصراع سوى عبر الثقب الإسرائيلي.

ولم تشذ جلسة الاثنين 26 أكتوبر 2020، المخصصة لمناقشة دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لعقد مؤتمر دولي للسلام عما سبق، دعوة لو أرادت واشنطن طريقا للسلام لكانت أول الموافقين عليها، كونها تفتح أفقا جديدا لصياغة تسوية شاملة ودائمة، ولكنها كسرت مسار الحق السياسي لتذهب الى مبادرة تقزيم حل الصراع، التي جسدتها "صفقة ترامب".

منطلق أمريكا في خطاب مندوبتها كيلي كرافت، ينطلق من عدم وجود صراع مركزي عربي – إسرائيلي، وأن الأمر يتلخص في الضفة والقدس وقطاع غزة، وتجاهلت احتلال أراضي سورية وبعض أراضي لبنانية، والأهم حذفت كليا حالة "العداء القائمة"، والتي لن تزول سوى بزوال مسببها المرزي المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي.

الخطاب الأمريكي الأخير، استند الى أن حركة "التطبيع" العربية مع 3 دول، تشكل القضية الجوهرية التي يجب أن تصبح القياس العام، فعل دون مقابل سوى "سلام مقابل سلام" وفق لرؤية نتنياهو، وبشكل من "الوقاحة السياسية" اعتبرت أن مواقف الدول الرافضة لموقفها ليس سوى كلمات معلبة، يتم سحبها من الأدراج في كل مناسبة، دون تطوير.

ولذا دعت كرافت الى البحث عن "تفكير جديد يتسم بالواقعية ويؤدي إلى تحقيق رؤية الرئيس ترامب للسلام"، ما يتطلب الى تجاوز مبادرة السلام العربية، التي لم تعد ضرورية حيث أنها "لا تقدم التفاصيل التي نحتاجها للتوصل إلى سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وما تحتاجه المنطقة اليوم، هو صفقة سلام تجلب الدعم الاقتصادي والاستثمار الذي تشتد الحاجة إليه للشعب الفلسطيني".

واشارت الى ضرورة أن ينسى مجلس الأمن "القضية الفلسطينية" وعليه شطبها من جدول أعماله، وبالطبع يكتفي فقط ببحث خطة ترامب "السحرية".

باختصار مكثف، كيلي تقول أن "مبادرة السلام العربية والقضية الفلسطينية" أصبحت "كادوكا أمريكيا"، لا تلفتوا له فهو بات من التاريخ ومكانه "أرشيف الأحداث السياسية، وليس جدول النقاش العالمي، وعليه لا ضرورة لمؤتمر يبحث صناعة السلام، لتبقي باب العداء والكراهية والحروب وبالقطع في جوهرها المقاومة بكل أشكالها.

"كادوك أمريكا" السياسي، لم يعد الآن موجها ضد الشعب الفلسطيني وقضيته الرئيسية، بل وضع الدول العربية وجامعتهم في ذات السلة، عندما شطبت القيمة التاريخية لمبادرة السلام المقرة منذ العام 2002، في تناسق سياسي مع "رؤية بوش الإبن" المعروفة باسم "حل الدولتين"، ولم يعد ذلك جزءا من الموقف الأمريكي الرسمي.

والسؤال بعد اليوم، هل ستبقى مبادرة السلام العربية "وحل الدولتين"، رغم أنه بالأساس كان هدفا ملتبسا ولغاية معلومة، جزءا من الحراك الرسمي العربي، أم ان القول الأمريكي سيفرض ثقافة تبرز مع كل خطة جديدة قادمة من البيت الأبيض، ونشاهد من يطالب بالخروج من "صندوق الجمود الفكري والسياسي" والبحث عن حلول عملية للصراع، ويطالبون الطرف الفلسطيني والعربي، دون أن يطالبوا من هو محتل أرض فلسطينية وعربية، ولا زال "عدوا فكريا وسياسيا" لجوهر القضايا في المنطقة.

خطاب أمريكا في مجلس الأمن ليس معاديا للفلسطيني وقضيته، كما بات البعض العربي يعتقد، بل هو خطاب احتقار للمشهد العربي العام، وعودة لثقافة "سي السيد السياسي"، يأمر فيطاع.

هل يمكن اعتبار خطاب الاحتقار والكراهية جرس إنذار مبكر لمن أصيب بغفوة فرح سريع، وكي لا يصبح ذلك اتهاما بالتطرف، ليس مطلوبا التراجع عن "الفعل التطبيعي"، ولكن أن يدرك الكل العربي جوهر الخطاب الأمريكي...والذي يتلخص بأن ما سبق بات "كادوكا سياسيا" فابحثوا سواه. وللفلسطيني قبل سواه، عليك رسم مسار المواجهة ضمن الممكن وليس المطلق...وغيره الى حصار طويل!

ملاحظة: اعلان محكمة حماس تواصل نشطاء من غزة عبر تطبيق الكتروني مع إسرائيليين بأنه ضرر وطني، غباء سياسي مكثف، وهدية مجانية للتطرف اليهودي..فهناك إسرائيليين مدافعين عن الحق بشجاعة محسودة...!

تنويه خاص: نصيحة ملادينوف الى السلطة الفلسطينية باستلام "أموال المقاصة" في وقتها سياسيا وماليا، يجب الأخذ بها دون نصفها الآخر الداعي لعودة التنسيق بلا شروط سياسية!

القيادة الوطنية الموحدة.."فنكوش" سياسي!

كتب حسن عصفور/ في 13 سبتمبر 2020، تم توزيع بيان باسم "القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية"، باعتباره أحد "مخرجات" لقاء بيروت / مقاطعة رام الله الكونفرنسي، وسارعت بعض المسميات الحزبية للترحيب والتهليل بهذا "البيان"، واعتبرته بداية تغيير نوعي في المشهد الفلسطيني.

ولكن، لأن الأمر لم يكن نتاج قناعة سياسية حقيقية، وليس وفق واقع حزبي صحيح جاء الأمر وكأنه "إعلان" لأحد المنتجات التي يراد ترويجها، كما فعل فيلم "الفنكوش" المصري الشهير.

وبعد مضي أسابيع على بيان "الانطلاقة" الأول اختفى تماما ما يمكن أن يمثل دلالة وجود لهذا المسمى، وان من أصدره نسي تماما أنه وعد بالتواصل الفعلي لتطوير قواعد "المواجهة الشعبية" في المرحلة القادمة.

بالتأكيد، قد لا نقرأ البيان الثاني خلال المرحلة المتبقية من عام 2020، وربما لن نقرأه ثانية وسيبقى "هدفا" مأمولا، وسيكون "البيان الأول" بهذا الاسم هو البيان الأخير في نادرة من نوادر "المشهد الاستغبائي" القائم، الذي تقوم بترويجه فصائل النكبة الانقسامية، لتمرير مكذبتها السياسية متعددة الأطراف.

يبدو أن مقاومة مشروع الضم والتهويد، ومنها صفقة ترامب" لم تعد هي القضية المركزية لفصائل "الانقسام الوطني"، بل ذهبت للتفكير في كيفية صياغة تدوير انتاج المرحلة الانتقالية وإطالة عمرها، وتحديث سلطة الحكم الذاتي لتصبح حماس المكون الرئيسي فيها، بما يقطع الطريق كليا على اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، وما يتوافق مع جوهر البيان الأمريكي القطري، الذي أكد أن أي حل تفاوضي قادم سيكون أساسه الخطة الأميركية للسلام (صفقة ترامب).

لم يكن من باب الجهل السياسي أبدا، قيام إعلام "الثنائي الانقسامي" بحرف جوهر المعركة المباشرة من مواجهة المشروع الأمريكي للضم والتهويد، الى مسألة التطبيع، رغم ما بها من طعن لحركة المواجهة العامة لدولة الكيان، لكن الخطر الحقيقي المباشر على القضية الوطنية الفلسطينية يتجسد في الخطة الأميركية، ولذا فمحاولة نقل البندقية من كتف مقاومة التهويد الى مواجهة التطبيع ليس حبا في فلسطين بل تساوقا مع قطر ودورها المناط لها أمريكيا.

وليس صدفة أن تتناسى تلك "القيادة الانقسامية" أن مهمتا المركزية تنفيذ ما جاء في بيان "القيادة الوطنية الموحدة" الأول، من حيث ضرورة تشكيلها وتحديد مهامها، وأن تصبح حقيقة كفاحية في الضفة والقدس والقطاع، كما كان في ظل الانتفاضة الوطنية الكبرى 1987 – 1993 (لا صوت فوق صوت الانتفاضة)، من خلال الفعل المقاوم شعبيا، ليعيد بريق القضية التي تآكلت جدا مع "العهد الانقسامي" من 2006 حتى تاريخه.

هل جاء البيان الأول محاولة هروبية من كشف عجز من أصدره على تقديم رؤية جادة للشعب الفلسطيني، بعد اللقاء الاستعراضي جدا، لفتح الطريق لخلق جبهات عداء أخرى لصالح أطراف تبحث كيفية انهاء المشروع الوطني الفلسطينية وحالته الكيانية، وتكمل دورها الذي بدأ عام 2005 وحقق كثيرا من أهدافه في

كسر العامود الفقري للثورة والمنظمة، وتشويه دورها بل والسماح بتسويد تاريخها وتزويره، لتبدأ رحلة تخريب المشروع الكياني العام لصالح مشروع ترامب الكياني في بعض الضفة وقطاع غزة.

كان الأجدر أن تركز "الثنائية الانقسامية" على بلورة "قيادة المقاومة الشعبية"، وتحديد مسارها لتصبح حقيقة في كل مدن الضفة والقدس والقطاع، وتبدأ تطوير أدوات الفعل وفقا لظروفها، لتمثل قاطرة الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة قاطرة الضم والتهويد.

استبدال تشكيل القيادة الموحدة بلقاءات ثنائية وقد تصبح مستدامة، ليس سوى فعل هروبي، ويبدو أنه سيصبح القاعدة الرئيسية الناظمة للمشهد القادم، خاصة وأنها لقاءت تجري تحت مسمى مغر "بلورة رؤية للمصالحة وانهاء الانقسام"، وكأن وحدة أدوات المواجهة الكفاحية الميدانية ليست هي القاعدة الأهم لبناء "وحدة حقيقية" ضد العدو المحدد.

عدم تشكيل القيادة الوطنية الموحدة، وتغييبها عن جدول الأعمال، هي الرسالة الأولى لكيفية التماهي العملي لتنفيذ "الخطة الأمريكية للسلام"، ولا زالت حركة تدوير المكذبة السياسية مستمرة.

ويبدو أننا سنعيش مرحلة الهتاف المدوي في الفيلم الشهير" يا ناس يا عسل الفنكوش وصل"!

ملاحظة: بلا تردد بدأ إسماعيل هنية يمارس دور "الرئيس الموازي"...فتح حركة الاتصالات بالرؤساء والحكام مباشرة مظهر جديد لم يكن سابقا...التوريث يسير على قدم وساق وبشراكة مع بعض من فتح وكله بأجره!

تنويه خاص: صمت الرئاسة الفلسطينية وحكومتها على حملة "البطش" بمجدلاني حول قضية موظفي قطاع غزة.غريب..معقول بدها تقدمه ضحية ليبدو أن الغضب حقق هدفه ويتناسى الغلابة حقوقهم..ممكن فالخبث سائد!

أموال المقاصة الفلسطينية بعد تهديد بندر ليست كما قبله..!

كتب حسن عصفور/ منذ قرار الرسمية الفلسطينية "وقف الاتصالات" مع دولة الكيان في شهر مايو 2020، توقفت معها عملية استلام "أموال المقاصة" الخاصة بالضريبة التي تجمعها حكومة إسرائيل، ولا زالت حتى تاريخه.

وبررت "السلطة" قرارها بأنها ترفض استلام الأموال التزاما بالقرار المذكور، والحقيقة التي لا يمكن الصمت عليها، أن ذلك القرار افتقد "الحكمة السياسية" ويمكن وصفه رد فعل "طفولي" لا أكثر، كونه أضاف عقوبة فوق العقوبات على الشعب الفلسطيني، ولعل إسرائيل لن تكترث كثيرا لذلك القرار.

جاء بيان الاتحاد الأوروبي يوم 8 أكتوبر 2020 حول استمرار المساعدات للسلطة الفلسطينية كجرس إنذار، مع إشارة لا يجب أن تمر مرورا عابرا، حين قال "يشجع الاتحاد الأوروبي وشركاء كثيرون من المجتمع الدولي الفلسطينيين على استلام اموال المقاصة كونها اموال فلسطينية".

البيان الأوروبي فتح الباب أمام نقاش القرار الرسمي بوقف استلام "المقاصة"، وهل حقا يساهم في "تصليب الجبهة الداخلية" وراء قرار عدم التعامل مع سلطات الاحتلال، ويزيد القدرة الكفاحية لمواجهة مشروع الضم والتهويد.

الواقع الميداني والسياسي، يقول عكس ذلك تماما، إذ أن القرار ترك "آثارا سلبية" على الواقع الفلسطيني، وبدأت حالة من المعانة والضائقة لكل مواطن فلسطيني، وليس للموظفين فقط، حيث عجلة الاقتصاد أصابها عطل كبير، ولا يحتاج الأمر دراسات "جدوى" اقتصادية أو غيرها لتؤكد أن استمرار القرار ليس سوى ضرر وطني بلا حدود.

لا يوجد أدنى مبرر لرفض السلطة مال فلسطيني، هو حق مدفوع مقابله ضريبة من أموال الشعب، وأن يبقى لخدمة عجلة المال الإسرائيلي، رغم أن قرارات "المواجهة" التي يعلن عنها ليل نهار لإسقاط مشروع التهويد، تتطلب تعزيزا مضاعفا لكل قدرات الشعب، وبالتأكيد منها قدرته على الصمود بالممكن المتاح، أما أن يتم دفعه الى حياة مصابة بحالة اختناق دون مبرر وطني فتلك تصبح "عقوبة" وليس فائدة.

مراجعة القرار "السلبي" أصبح ضرورة وطنية، وليعتبر "مشرع القرار" مراجعته ضمن مبدأ "الضرورات السياسية تبيح المحظورات المفاجئة"، ولو كان الأمر كيفية إيصال تلك الأموال بعيدا عن "كسر قرار المقاطعة" ووقف الاتصالات"، فهناك عدة طرق وسبل كفيلة جدا بأن تنقل تلك الأموال، دون أن تمس "طهارة السلطة السياسية".

الخضوع لابتزاز "الشعبوية" أصبحت في غير مكانها، خاصة بعد الحملة السعودية التي أطلقها بندر بن سلطان وباتت دعوة شبه رسمية، لوقف المساعدات عن الشعب الفلسطيني بذريعة كاذبة، تأتي في سياق مخطط "استبدال القيادة" بموظفين جدد، يعملون على رسم حدود المشروع التهويدي بموافقة فلسطينية.

رسالة بن سلطان بوقف المساعدات ليس جملة عابرة، بل هي قرار سياسي ضمن "رزمة قرارات" تستهدف المشهد الوطني، وهذا ما يتطلب تغييرا في قراءة الأحداث بعيدا عن "العصبوية الساذجة"، التي تبرز بين حين وآخر، وأول قرار يجب أن يكون لمواجهة المنتظر، كيفية استلام المال الفلسطيني، وليكن الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة قناة تلك الأموال.

لتحدد أولويات القادم السياسي ضمن رؤية واضحة قوامها ربح المواطن الفلسطيني، بصفته وقود الثورة الدائم وسلاح أي مواجهة يمكن أن تفرض بشكل أو بآخر...ولا يعتقدن أحد، أي كان، أن الإنسان الفلسطيني مضمون بـ "ختم الولاء دون تبادلية الولاء"!

ملاحظة: تسريب صوتي لصالح العاروري نائب رئيس حماس، كشف أن الحركة تبحث عن ذاتها في الضفة وتجاهل قطاع غزة..تسجيل يشير ان حماس ليست على قلب رأي واحد نحو مصالحة فتح..وراء الكلام الكثير..دققوا منيح فيما حكى!

تنويه خاص: متى تتوقف مهزلة "صبرنا لن يطول" و"ستفتح أبواب جهنم"...وصواريخنا تطال قلب تل أبيب..كلام "فشخرة" لا قيمة له.. بلاش الاستعراض على طريقة "شوفيني يا بنت خال ثوبي أحمر وأردانه طوال"!

بعد ملطمة "كم أنت وحدك"...لما لا نصرخ "حاصر حصارك"!

كتب حسن عصفور/ بسرعة برقية أدارت "فصائل النكبة الوطنية" أقلامها من صراخ وعويل التطبيع الثنائي الإماراتي البحراني مع إسرائيل، الى قضية الأسير ماهر الأخرس، بيانات تبدأ بكلمات وتنتهي بكلمات، ويقف القارئ متسائلا ماذا تريد تلك "المكونات الرقيمة"، والنتيجة أنه لا زال في الأمر "بقية" من وقت للتهديد...

وبين تطبيع أول وأزمة الأسير وقفت غالبية الفصائل متفرجة عما يدور على مباراة المكذبة السياسية التي يديرها "ثنائي الانقسام"، حيث تحاول حماس بدعم خفي من قوى إقليمية ودولية، وبالطبع دولة الكيان، الذهاب لخطف منظمة التحرير تمهيدا لخطف التمثيل، نحو صياغة "معادلة سياسية جديدة" مستحدثة عن معادلة "التهدئة مقابل المال"، والتي حققت نتائج مبهرة للأمن الإسرائيلي، لم تكن يوما في عهد السلطة الوطنية، رغم كل ما لحقها من "اتهامات مصنعة"، لتصبح "التهدئة مقابل امتيازات كيانية".

فيما تبحث فتح عن "بقايا" ما كان لها سلطة وحضورا وتعمل على لملمة ما خسرت، وهو كثير، رغم غياب "خريطة طريقها"، علها تتمكن من فرض معادلة سياسية، بأن "التمثيل الوطني قاعدة الاستقلال الكياني"، معادلة معقدة تحتاج "ثورة حقيقية" في إدارة الأزمة الكبرى، في كيفية التعامل مع ما للفلسطيني من قرارات جوهرية، ولعها تعيد رسم ملامح خليط "القوة الثورية مع القوة الناعمة"، تلك هي المعادلة الأعقد وطنيا، لأنها تستحق بعضا من مغامرة تتجاوز "بلادة سياسية" تبدو مزمنة.

وفجأة عادت "ملطمة" البيانات مع اتفاق التطبيع السوداني الإسرائيلي بصناعة أمريكية، لم يكن لدولة الكيان به فضل ولا يحزنون، كما يظن بعض مصابي الرمد السياسي، وبدأت حركة البيانات تمطر كلاما زادت عباراته برودا، والميزة الجديدة أنها فقدت قدرتها على التهديد والوعيد، وأنها لن تسمح ولن تقبل وعلى الأطراف المطبعة أن تستعد لدفع ثمن الطعنات...بيانات استنكارية باتت وظيفة مدفوعة بواقع لا أكثر.

والآن، ما العمل بعد أن ثبت أن الكلام التهديدي الفارغ، كما تهديد على تل أبيب أن تحسس راسها فالصواريخ جاهزة لدكها، دون أن تجد صدى سوى مزيد من الضم والتهويد، حتى وصل الأمر بشركة اتصالات إسرائيلية أن تطرح عطاءات العمل في الضفة الغربية تعزيزا لبنية "دولة اليهود"، دون رد أو فعل حتى مستوى الكلام فقد قدرته في مواجهة عطاء قد يراه البعض الفلسطيني الغاضب "حلا" للرد على سرقة شركات الاتصالات المحلية للفلسطيني، دون مراعاة سوى كيفية تكديسها المال وتراكمه بحماية رسمية.

هل هناك ما يتم فعله حقا بعد ملطمة "كم أنت وحدك" مع الاعتذار من مخترع اللغة محمود درويش شاعر الأبدية الوطنية الفلسطينية، هل يمكن اعتبار بيانات المناسبات التي تحولت الى مصدر صداع وطني، وهل تتطوع "القيادة الرسمية" بالتنازل عن دورها في كيفية بحث حل الأزمة ومواجهتها لغيرها من عابري السبيل، أم تبدأ رحلة العبور من "الدهشة السياسية" الى المواجهة السياسية، عبر تدوير كل زوايا الفعل لصيغة رؤية تخدم القضية الوطنية، بعيدا عن ملحمة تطورت من "كم كنت وحدك" الى "كم أنت وحدك"!

هل تنتفض حركة فتح لصناعة "مواجهة" مع تحالفها الوطني لتحمي "بقايا وطن" مع "بقايا قضية"، بفعل سياسي مكتمل الأركان، خارج الرغبات الفردية أو النزعة الشعبوية، التي فقدت قدرتها في ظل حركة الوكسات المتتالية.

فكما رفض درويش التعايش مع بكائية "كم كنت وحدك" بالصرخة التي تبقى مدوية، (حاصـــــــــر حصارك َ ..... لا مفرٌ سقطت ذراعك فالتقطها.. واضـرب عدوك .. لا مفرٌ... حاصـر حصـارك بالجنونِ .... وبالجنونِ ..... وبالجنون ْ)

نعم ...حاصر حصارك بالجنون السياسي الذي تملك فلا مفر، وللقيادة الرسمية الكثير والكثير لو أنها تريد... دون ذلك سيكون الأمر حمل حقيبة الوطن الى غير مكان..!

ملاحظة: "هبة غضب" ضد شركات الاتصالات الفلسطينية...معقول دولة الكيان تتسلل الى الداخل عبرها...هل تدرك شركات الاحتكار الخطر وألا تراهن على "الحس الوطني" والذي تفتقده تماما!

تنويه خاص: أزمات أهل قطاع غزة تتزايد من مختلف الزوايا..ومع ذلك تجد من يدعي أن السلطة الخاطفة لها تقدم نموذجا لـ "الحكم الرشيد"...معقول هيك دجل صريح!

ثقافة الشماتة الشاذة تكشف عورة البعض الفصائلي!

كتب حسن عصفور/ تتسابق قيادات الفصائل الفلسطينية في الزمن الراهن بالحديث عن "المصالحة والشراكة" لمواجهة الخطر الداهم على القضية الوطنية، والمشروع التصفوي للهوية والوجود، ومن يستمع لها يعتقد أن الأمر قاب قوسين أو أدنى لصياغة "حالة وحدوية نادرة"، كلمات وعبارات لا ينقصها سوى الاعتراف بأنهم "كاذبون" وجدا.

في محطات مختلفة تبرز بعض مظاهر غريبة وشاذة، تلك التي تسمى شعبيا بـ "ثقافة الشماتة"، لم تكن تمثل ظاهرة مجتمعية، وقطعا لم تكن جزءا من المشهد السياسي الذي يراعي كثيرا بعضا من قواعد العمل، التي ستجبر هذا وذاك على اللقاء يوما ما.

"ثقافة الاختلاف" كانت سمة بارزة جدا في زمن الثورة الفلسطينية، وقبل ولادة قوى طائفية بشعارات "ثورية"، اختلاف وصل في محطات الى حد استخدام السلاح والاستعانة بـ "صديق" من نظم وقوى، استخدمت بها لغة وصلت الى حد "التخوين".

لكن الذي لم يكن جزءا من "ثقافة زمن الثورة" ما برز فجأة منذ سنوات ما يعرف مجتمعيا وشعبيا بـ "ثقافة الشماتة"، مفاهيم غريبة تمثل قمة الانحطاط والتربية الحزبية، وتعكس بلا تردد حقيقة مضمون تلك المكونات، خاصة بعد أن يتم اكتشاف أنها جزء من "ثقافة التكوين الحزبي"، والتي باتت وسائل التواصل الاجتماعي خير كاشف لها، كما كاشف الأحماض (H2O)، كونها تعبر عن الذات بلا نقاب أو حسابات "لغوية دقيقة".

وكي لا يصبح الأمر كشفا لحساب سابق لتلك الثقافة الشاذة وطنيا، ويقال أنها كانت في زمن انشقاقي، سنقف عند ما كشفته الحالة الصحية للدكتور صائب عريقات، فقد سارع البعض الحزبي لإخراج كل ما به من "نذالة ثقافية" وكتب ورسم ما يشير الى أنهم "كائنات" لا تشبه الفلسطيني بشيء، هبطت عليه من عالم غريب، وجودها خطر يفوق خطر العدو القومي، كونها تعيش بين ظهرانيي الشعب الفلسطيني.

كان مفهوم تماما، أن تخرج قوة عنصرية صهيونية لتهتف ضد الفلسطينيين حيث يعالج عريقات، عدو مركب بالكراهية والحقد، وتلك مسألة معلومة تماما، ولم يكن ذلك "عداءا لشخص صائب" بل للفلسطيني بهويته وكيانه.

ولم نستغرب كثيرا ظهور "أصوات شاذة" من بعض العرب ليكشفوا ضحالة نادرة للعداء والشماتة من الفلسطيني أيضا، دون تبرير لها فتلك حالة انحدارية لن تجلب شرفا لمن نطقها، خاصة بعد أن احتفى إعلام العدو بهم، كما يحتف دوما بكل "شاذ قومي".

لكن، ان تطل تلك "الثعابين" علينا في لحظة تعاطف إنساني كبير، فذلك "خطر اجتماعي" لا يمكن المرور عليه مرورا عابرا، واعتباره "أحداثا فردية"، فتلك هي الكذبة الكبرى التي ستكون سرطانا في الجسد الفلسطيني، لن يعود صحيا معها.

لا يمكن أن نصدق قيادة حماس بأنها حقا تريد "مصالحة" وعناصرها مخزونين كراهية وعداء لغير الإخواني والحمساوي، عنصرية حزبية طائفية غير مسبوقة، ومن لا يعتقد أنها ثقافة سائدة ليطلب مراقبة وسائل إعلامهم لفترة، ومعها ما لهم على وسائل التواصل، حزبية أو فردية.

تصالحوا كما تشاؤون، ولكن الحقيقة التي تهربون منها أن المصالحة السياسية ستنهار بسرعة مقياس الكذب الذي تملكون، ما لم يصبح العقاب الذاتي قاعدة لكل من يملك ثقافة شاذة.

الى قيادة فتح...دون حساب الشامتين فالغدر قادم، ولكنه سيكون غدر سياسي يفوق شماتة فرد وبعض رعاع.

ملاحظة: في يوم واحد قرأنا مواقف لقيادات فتحاوية..متعهد "مكلمة المصالحة" قال كل شي تمام وحماس متلزمة على التكة...فجأة خرج قيادي آخر ليقول حماس مش ملتزمة...هيك حكي بيقول أنها "مصالحة شوربة" بايتة جدا... وصحتين يا شباب!

تنويه خاص: السودان وافق على دفع فوق 300 مليون دولار لأمريكا تعويض عشان ترضى عنها وترفعها من قائمة سودا..طيب مين بدوا يدفعها وكلنا عارفين بير السودان المالي وغطاه...لنشوف!

حصار أزمة العلاقة الفلسطينية العربية ...ضرورة!

كتب حسن عصفور/ من حق الشعب الفلسطيني وقيادته الرسمية، ان يغضب الى الحد الأقصى على ما تعرضت له القضية الوطنية من حركة "تطبيع" ليس وقتها أبدا، بل جاءت في زمن لا يستحق معه رئيس الحكومة الإسرائيلي الفاسد والأسوأ تاريخيا، مثل تلك الجوائز السياسية، خاصة وأنه العدو الأول للسلام مع الفلسطيني، أي كان هذا الفلسطيني.

ولا يحق لأي عربي ان يلوم الفلسطيني على غضبه، وإن تخلل ذلك الغضب بعضا من سلوك طفولي، لا يليق بفلسطين القضية والتاريخ، خاصة وأن بعضه مدفوع الأجر السياسي لزرع مزيدا من الشقاق في المشهد، وتعزيز عمق الأزمة مع الأشقاء وخاصة الشقيقة الكبرى مصر، على أمل الانقضاض لفرض "معادلة الصغار"، التي تخطط لها أمريكا لتمرير صفقتها في وقت لاحق عبر تلك الأدوات المسمومة.

بالتأكيد، لا يمكن تجاهل وجود "أزمة" بين القيادة الرسمية وبعض الأشقاء، وكان بندر بن سلطان متكلما باسم "الغاضبين" بشكل كبير، ولم ينطق عن الهوى الذاتي أبدا، خاصة بعد أن كشف الإعلام السعودي وكثير من الخليجي حركة احتفاء غير مسبوقة بحملة تزوير علنية لتاريخ القضية الفلسطينية، والتعامل مع مبادرات السلام، مواقف كانت خارج "صندوق النقد الغاضب" لتصل الى درجة

التشكيك المشبوه، وخطورته أنها المرة الأولى التي تذهب بها السعودية لتلك الحملات ضد الشعب الفلسطيني وتاريخه.

ويبدو أن الأزمة تدق باب مصر، من جوانب مختلفة، وليس كما يقال ذهاب وفدي فتح وحماس الى تركيا، بل لارتكاب السلطة الفلسطينية "خطيئة سياسية" واضحة، عندما رفضت المشاركة في توقيع اتفاق غاز شرق المتوسط، ترضية للرئيس التركي أردوغان، علما بان فلسطين دول مؤسسة في ذلك "الإطار"، ولذا جاء عدم حضورها "إهانة سياسية" للشقيقة مصر، لتضيف أزمة لأزمات ما قبلها، دون فتح تفاصيلها.

رسالة هذا الخيار الخاطئ دون تفسير رسمي لتلك المقاطعة، بل ودون تنسيق مع مصر، أشار وكأن الرئيس محمود عباس ذهب في طريق تركي وبالطبع قطري، على حساب أصل الحكاية، مصالحة ودورا، وزاد الأمر تدهورا أن القيادة الرسمية لم تقم بعد ذلك بتوضيح الحدث بما يلغي أي "شكوك سياسية" عبر أشكال متعددة.

ولذا لم يكن مفاجئا أبدا، أن لا ترحب مصر بعودة فتح وحماس الى القاهرة للبدء في رحلة "حوار كلام" جديد، دون أن تعيد السلطة الفلسطينية توضيح جوهر الأزمة التي نتجت عن "خطيئة شرق المتوسط"، وكذلك خيار المكان التي ترافقت مع "حملة غير مسؤولة" رفضا للتطبيع ضد دول عربية، مقابل الصمت الحديدي على دور قطر وموافقتها على صفقة ترامب، بل تم منع أي موقف نقدي لقطر بعد إعلانها قبول الصفقة رسميا، وهي التي تمثل قاطرة الضم والتهويد، وتفوق خطورتها حركة التطبيع، ما وضع شكوكا سياسية بأن الخيار الرسمي الفلسطيني ذهب مع حماس الى "خيار البديل" تركيا وقطريا.

وبعيدا عن مدى صواب ذلك من عدمه، فليس مطلوبا البحث عن "ذرائع" تبريرية لحصار الأزمة التي بدأت، وقد تتسع كثيرا، لو تركت دون وقفة حساب حقيقية من قبل الرئيس عباس والقيادة الرسمية، ومراجعة مسار العلاقات، وتحديد آليات التصويب قبل فوات الآوان، وهو ما بات ضرورة لو أريد قطع دابر "مؤامرة خفية" تهدف لفرض "حصار سياسي" جديد على الرسمية الفلسطينية، يصبح كحصان طروادة لتمرير صفقة ترامب بكل أركانها.

الكرامة الوطنية فوق الكبرياء الذاتي...تلك هي المعادلة التي يجب أن تكون حاضرة في قراءة التطورات من مختلف جوانبها...وليتذكر الرئيس عباس ما كان من نقاشات عشية مؤتمر مدريد / واشنطن، الذي وضع قواعد شطب المنظمة والقدس، ولكن الزعيم الخالد والقيادة في حينه تمكنت من تدوير الزوايا لتصنع التاريخ، وتؤسس أول سلطة وطنية فوق أرض فلسطين، يجاهد البعض على شطبها من التاريخ.

ملاحظة: لماذا غاب النقاش الوطني حول الأزمة الوطنية...هل هناك قرار "سري" بذلك حزبيا وسلطويا، أم أن الأمر بات كما قالها الزعيم سعد زغلول "غطيني يا صفية مافيش فايدة"!!

تنويه خاص: بعض الإعلام العبري ينشر بطريقة خبيثة عن معركة بالأيدي بين عضوين في مركزية فتح (م7)، ويبشر انه جزء من خلاف ما بعد عباس...لو كذب وضحوا لو صح احذروا!

حظر "أمد للإعلام" وغيره ليس بطولة "قومية"!

كتب حسن عصفور/ منذ سنوات، قررت أجهزة أمن السلطة وأدواتها التنفيذية في المؤسسات، حظر موقع "أمد للإعلام" في الضفة الغربية (دون القدس لأنها خارج سيطرتها)، مع مواقع إعلامية أخرى.

قرار بوليسي بلا أي سند قانوني أو قضائي "يبرر" ذلك سوى ممارسة الولاء الأعمى لأمر من لا يحتمل أن يسمع موقفا ليس وفق ما يريد، قرار يكشف أن السلطة خرجت عن مسارها السوي، وبدأت في صناعة "خصوم" وفتح "جبهات" ضمن هواية غريبة، مع عدم المساس أبدا بأي موقع من مواقع إعلام العدو القومي.

مسبقا نسجل، ان تلك السياسة الغبية، التي تنطلق من "حقد سياسي" ورؤية بلا بصيرة، لم تدفع "أمد للإعلام" بالذهاب الى التعامل بردة فعل، ومارس دوره انطلاقا من مبدأ المصداقية السياسية – الإعلامية، بعيدا عن "الشخوص" مواقفا

وسلوكا، ولم نذهب كما كثير الى "تأليف" أخبار وفبركتها من بعض "الحقائق"، بل لم نذهب لاستغلال ما ينشر والترويج له، فقط من باب "الانتقامية السياسية"، وشخصنة الأداء.

التزمنا بمبدأ، الاثارة غير الإيجابية لن تكون وسيلة لتصويب الأخطاء أو الخطايا، ولن تصبح سلاحا لابتزاز هذا وذاك من أجل تصويب قرار ساذج، لن يجبر "أمد" على الرضوخ أو الانكسار من أجل أن يرضى عنه من بات يحتاج الى رضا الشعب، وليس خلافه.

ندرك، ان الحظر ألحق ضررا في علاقة النشر والانتشار بأبناء شعبنا في الضفة الغربية، وعدم وصول موقعنا لهم يصيبنا بـ "حزن وطني"، لغياب منبر إعلامي قرر أن يكون ليس كغيره، أن يكون سيفا للحق الوطني، يحترم عقل الانسان وليس غيره، لا يخضع لمعادلة "السوق يريد ذلك"، بل لمعادلة "الوطن يريد ذلك".

لا ندعي أن الحظر لم ينال من حضور "أمد" وانتشاره، لكن نؤكد أن مثل تلك السياسية البوليسية ليست سلاحا يمكنه أن ينال من جوهر رسالته، ولن يسمح لها بتحقيق مكسب واحد، سوى فرحهم الخاص.

في ظل الحق المشروع طالبنا مرارا نقيب الصحفيين الفلسطينيين ناصر أبو بكر، وحاول مع مجلس النقابة العمل على وقف ذلك القرار الأسود، غير الذكي، ولكن بلا نتيجة، ومع التقدير الكامل لجهد النقابة والنقيب، لكنهم لم يضعوا مواجهة ممارسة الاستبداد عبر سياسة حظر مواقع إعلامية" كجزء من معركة مهنية متواصلة، وليست بيانا أو تصريحا في مناسبة، وتعلم النقابة جيدا، ان هناك عشرات الوسائل الكفيلة بكسر تلك السياسية الانتقامية، التي لا تخدم وطنا ولا قضية.

وندرك أن بعض مؤسسات حقوقية وغير حكومية، تعمل من أجل وقف ذلك القرار الأسود، لكن بات مطلوبا الانتقال الى خطوات أخرى، كي تدرك قيادة السلطة وأدواتها ضرورة الكف عن تلك القرارات غير الدستورية.

هل تبدأ نقابة الصحفيين ومؤسسات غير حكومية بخطوات تصعيدية لرفض تلك القرارات، إدراكا أن وسائل الإعلام جزء من المعركة الوطنية ضد العدو القومي، وخاصة في مرحلة سياسية هي الأخطر على المشروع الفلسطيني، رفضا للتهويد والضم، وتصيدا لتزوير الرواية الفلسطينية لصالح رواية بديلة من أطراف عدة.

دون حسابات "صغيرة"، أعيدوا النظر في حماقة سياسة الحظر، التي لن تقدم خدمة لفلسطين بل بالتأكيد تخدم غيرها!

ملاحظة: كتب بندر بن سلطان تغريدة بها ملمح اعتذاري للشعب الفلسطيني، بذريعة كي لا يساء فهمه... أن الأمر ليس سوء فهم، بل اقرأ ماذا قال الإعلام العبري عن روايتك الشاذة لتعرف من خدمت!

تنويه خاص: تسريبات بريد "هيلاري" حول ملامح المخطط التخريبي ودور قطر في تمريره مع عمادها أحفاد البناء، رسالة لا يجب أن تمر كخبر وفقط...فلسطينيا دققوا جيدا فيما نشر!

"خطة آيلاند" المستحدثة لدولة غزة المستقلة!

كتب حسن عصفور/ تحاول أطراف في حركة حماس أن تحرف مسار جوهر التفاهمات بينها وبين إسرائيل عن جوهرها السياسي، لتعزيز الانقسام بين الضفة والقطاع، ضمن رؤية الفصل والتهويد، التي بدأت بالتسارع في الفترة الأخيرة، خاصة بعد عرض خطة ترامب 2017.

وبعيدا عن موافقة حماس رسميا على الخطة الأمريكية من خلال موافقة قطر عليها، رغم الضجيج الصوتي برفضها، لكنها واقعيا تبدو في مسار مختلف، حيث تتواصل مفاوضات تطوير تلك "التفاهمات"، لتأخذ أبعادا جديدة، وخاصة قيمة "المال القطري" ومدته، بحيث يمتد الى عام كامل جديد، أي طوال 2021، وهي مفارقة سياسية تستوجب التفكير.

كيف يمكن لحماس التفاوض على استمرار المال القطري لعام جديد، وكأن السلطة في قطاع غزة ستبقى كما هي، ولا تأثير على مسار "المصالحة" الذي تتحدث عنه إعلاميا، وواقعيا تسير في مسار الفصل العام لقطاع غزة، ولو أن الأمر "سهوا سياسيا" لتوقفت فورا وطالبت "شراكة" السلطة رسميا بتلك المفاوضات التي تدور في الدوحة، بين قطر وجهاز المخابرات الإسرائيل (الموساد) وحماس.

المفاوضات لا تجري بغرض "عمل إنساني" ابدا، ومن يعتقد بذلك يقدم "خدمة كبرى" لدولة الاحتلال ويسقط عنها أبرز ملامح تكوينها الفاشي – العنصري، وبالتأكيد فإسرائيل تعلن بكل وضوح هدفها السياسي الواضح من تلك المفاوضات و"التفاهمات" رغم أن غلافها "تهدئة مقبل مال"، لكنها حققت أحد أهدافها الانقسامية بخلق مسار تفاوضي بعيدا عن السلطة المركزية الفلسطينية.

ما قبل إعلان قطر موافقتها على خطة ترامب لتهويد الضفة والقدس وفصل القطاع، بدأت قيادة حماس تكشف عن وجود حركة اتصالات أمريكية معها، تعمل على تقديم "إغراءات" خاصة، ولكنها لم تتجاوب مع التواصل الأمريكي، وسواء كان ذلك حقيقة أم كلام لتحسين شروط "التفاوض" مع حركة فتح، فالأهم كيفية إدارة الواقع السياسي مرتبطا بخطط دولة الكيان ذاتها، وكيف تتعامل حماس معها.

بشكل "مفاجئ"، قام رئيس مجلس الأمن "القومي" الإسرائيلي الأسبق غيورا آيلاند بنشر خطة "سباعية الأهداف" في صحيفة يديعوت العبرية يوم 25 أكتوبر 2020، تتمحور حول إقامة دولة غزة المستقلة، يمكن اعتبارها خطة مطورة لما سبق أن تقدم به من أفكار عام 2000 الى خطة كاملة 2009، خطة مستحدثة ويمكن ملاحظة التغيير الجوهري فيها أنها تتبنى الفصل الكامل بين غزة والضفة الغربية، خلافا لما كان في خطته السابقة، وإسقاط مسألة تمديدها الى سيناء.

ولم يعد الأمر التباسا بل أصبح نصا صريحا، حيث دعا الى تعزيز الاعتراف بأن غزة دولة، والاعتراف بأن حكومة غزة ستحدد من قبل سكانها (في هذه المرحلة، حماس هي الحاكم الشرعي).

ولخص خطته في الدعوة لـ "صياغة سياسة إسرائيلية مستقلة تجاه غزة، ولا بد من التوقف عن اعتبار غزة والضفة بأنهما سيبقيان كيانًا سياسيًا واحدًا كما يرى الفلسطينيون".

وبتزامن "غريب" أعلنت حكومة دولة الكيان أنها تدرس إمكانية تجديد دخول التجار والعمال من غزة بشكل تدريجي.

عرض غيورا آيلاند خطته المستحدثة حول دولة غزة "المستقلة" مع مفاوضات قطر بين إسرائيل وحماس، يمثل جرس إنذار سياسي كبير للرسمية الفلسطينية، بأن المياه الانفصالية تسير من تحت قدميها، ويبدو أن صمتها ساعد أطراف تلك المفاوضات على صياغة أوراق تفاوضية سياسية ببعد جديد، لخصته خطة آيلان للفصل الكامل المستحدث من أجل بناء "دولة غزة المستقلة"!

فهل تبقى على حالها: أسمع، أرى ولكن لا أتكلم، ام تعيد زاوية جلوسها السياسي لتنطق رفضا لمؤامرة تزحف لخطف بقايا الوطن!

ملاحظة: رفض فنانين وإعلاميين مصريين تكريم الفنان الفرنسي الصهيوني جيرار ديباردیو في مهرجان الجونة السينمائي، رسالة سياسية لمن يهمه الأمر بأن فلسطين ليست خبرا عاجلا...ولن تكون!

تنويه خاص: كشفت أزمة "مولدات الكهرباء التجارية" في غزة، ان إدارة السلطة ليست خطبة عصماء ولا بيان ثوري بلا أضلاع..بل هي علم وفن وعلاقة بمواطن وليس بصندوق مال سري!

رصاصة "أولمرت" السياسية ضد "سردية" بندر بن سلطان!

كتب حسن عصفور/ ولأن "سردية" بندر بن سلطان ضد الشعب الفلسطيني ليست محاولة لتصحيح مسار أحداث تاريخية، او توضيحا لمواقف العربية السعودية من القضية والثورة في محطات معينة، كما تشييع أوساط سعودية – خليجية"، بل تبين أنها حملة "ممهنجة ومنظمة" تستهدف عمق التاريخ الوطني للشعب الفلسطيني، وتزوير مفاصل مركزية في مساره الكفاحي.

وقد بدأت وسائل إعلام العربية السعودية، الرسمية والخاصة، فتح معركة استكمالية ضد فلسطين، وأخذت على عاتقها "قيادة حرب" لإسقاط القيادة الفلسطينية الرسمية، التي كانت الى بضعة أسابيع "الطفل السياسي الفلسطيني المدلل" لها، واللجوء الى لغة غريبة كليا في المخاطبة، وصلت الى صفاقة غير مسبوقة.

خلال 48 ساعة، أصبح الأمر الرئيسي في الإعلام السعودي، وخاصة قناة "العربية"، كيفية وضع خطط وآليات الخلاص من الرئيس محمود عباس بصفته "ناكر للجميل"، ونقل بندقيته من كتف عربي الى كتف عجمي (فارسي وتركي)، ولم يحدد أصحاب تلك الحملة ما هو دور إسرائيل في عملية "التغيير الثوري"، بصفتها دولة السيطرة المطلقة على المشهد الأمني في الضفة والقدس، فهل ستكون هي قوة التنفيذ لتحقيق "الشهوة السياسية" لهؤلاء، وما هو مقابل تلك "الخدمة التاريخية"؟!.

ولكن، وقبل أن تبدأ الفئة الإعلامية السياسية "ثورة التصحيح"، عليها أن تقف قليلا أمام شهادة جاءت بصدفة زمنية غريبة، قد تكون ردا من "طراز خاص" على جوهر السردية البندرية، أمام ما قاله رئيس وزراء إسرائيل السابق يهودا أولمرت، في تصريحات صحفية يوم الخميس، تعليقا على اتفاق التطبيع الأخير: "في حين أنه مهم للغاية، ويغير قواعد اللعبة في العديد من الجوانب المختلفة، فإنه لا يمكن أن يأتي بدلياً لاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، يجب التوقيع على اتفاق مماثل لكن بين إسرائيل وفلسطين، ويجب التفاوض على ذلك".

وتابع: "يجب على إسرائيل أولًا وقبل كل شيء القيام بذلك، لن يكون هناك سلام بين إسرائيل والفلسطينيين دون أن يكون للفلسطينيين دولتهم الخاصة، الأمر بسيط".

الجملة التي يجب أن يتوقف أمامها "كتيبة ثورة التصحيح" السعودية، عندما طالب أولمرت إسرائيل أولا وقبل كل شيء التوقيع على اتفاق سلام مع الفلسطينيين، فلا سلام دون أن يكون لهم دولتهم الخاصة الأمر بسيط، كما قال رئيس وزراء دولة الكيان، التي لم يحملها بندر بن سلطان في حلقاته الثلاث

ومنشوراته، وما تبعها من "حملات" مكثفة أدنى مسؤولية عن ضياع فرص السلام، فيما قال الإسرائيلي عكس ذلك، وحملها هي المسؤولية وليس الفلسطيني.

تصريحات أولمرت، أي كان هدفها، انتقاما من نتنياهو، أو ايمانا بالسلام، فهي تعيد تصويب مسار الأمر الى طريق الصواب السياسي، أن لا سلام في المنطقة، دون دولة فلسطينية، وبكلمات أخرى، هي مركز الصراع، وكل اتفاقات التطبيع لن تزيل هذه الحقيقة التاريخية، التي تجاهلها جدا بند بن سلطان، فلسطين كانت البداية وستبقى.

كان يمكن للإعلام السعودي والخليجي أن يسجل عتابا سياسيا على طريقة الرفض الفلسطينية لاتفاقات التطبيع، بل ويعلن ملامة غاضبة صريحة، لتصويب الخطأ، وليس ان يستغل ذلك لفتح معركة شاملة لم يسبق لهم القيام بها ضد أي من خصومهم بل وضد أعدائهم، يخلطون الحقيقة بالخيال، تزوير نادر لأحداث التاريخ انتقاما.

ونصيحة لمن يعتقد ان تلك الحملة "غير السوية"، يمكنها أن تحقق ما وضعته عنوانا لها بالخلاص من "القيادة الفلسطينية"، لسبب بسيط جدا، أن الشعب الفلسطيني لم يسمح لأي كان بفرض قيادة عليه من غيره، وليتهم يقفون ويراجعوا تاريخ الثورة والشعب قبل الذهاب بعيدا.

من أجلكم، وليس من أجل فلسطين توقفوا عن "الغباء السياسي" الذي بدأ، فالضرر الذي سيصيب أهل فلسطين قد يكون كبيرا، لكن الأذي الذي سيلحق بأصحاب تلك الحملة سيكون أذى تاريخي، لن يتم إزالته وسيبقى في مناهج التدريس الوطنية حاضرا، بأن دولة عربية قررت ما ليس مقررا في التاريخ الوطني العروبي، ولكنها فشلت.

الذكاء السياسي أن تفكر فيما سيكون، وليس أن تضع أنت نصرا وهميا قبل أن تبدأ...عندها يصبح الأمر له تسمية أخرى!

ملاحظة: يبدو أن الإعلام العبري الرسمي وشبه الرسمي بدا التناغم مع الإعلام السعودي لترتيب "قيادة بديلة"...لقاءات مع شخصيات باعت عقلها قبل ضميرها لعدوها القومي...مسبقا نقول لكم "فشنك"!

تنويه خاص: مرت ذكرى استشهاد فتى الثورة ماجد أبو شرار بهدوء لا يتناسب وضجيجه الثوري الكبير..منك المعذرة يا ماجد، فجعجعة مفاجئة سرقت وقت الحديث معك...!

"شراكة فتح مع حماس" .."مكذبة القرن" السياسية!

كتب حسن عصفور/ في بيان لم يحمل أي مادة سياسية يمكن اعتبارها "ملهما" للقوة الشعبية الوطنية، اصدرت مركزية فتح (م7) بيانا يوم الأول من أكتوبر 2020، حمل بعضا من مستفزات الهرمون الفلسطيني، ويبدو أن "بلادة" المشهد العام دفعت بعض منها الى البحث عما يحركها، فكان الأمر نصا غريبا بكل ما به لغة ومضمونا، عندما أشار الى أن حركة فتح تبحث صياغة "شراكة وطنية" مع حركة حماس.

بالقطع، وبلا أدنى تفكير، فكل أعضاء فتح (م7 وتيار) وقبلهم كل حماس وعمقها الإخواني، أصابهم فقدان الوعي لما ورد لعبارة قد لا تتكرر أبدا في أي منشور أو موقف من فتح، ربما يقتصر على شخص يعمل بكل سبل ممكنة لترتيب أمره الفردي حسابا ذاتيا، ومعه من هو موظف لخدمة ترتيب قادم ليس من "الوطنية الفلسطينية".

بيان فتح حول الشراكة مع حماس، تدليس سياسي مطلق، فمن حيث المبدأ الأسس السياسية والفكرية لكل منها لا صلة تقارب بينهما، ولا يوجد ما يجمعها سوى لحطة راهنة لغايات حزبية مرتبطة ببعد غير فلسطيني لتمرير الصفقة الأمريكية عبر بوابة "الديمقراطية"، فبرنامج حماس المرتبط بجماعة "الإسلام هول الحل"، لا يلتقي مع برنامج حركة الوطنية الفلسطينية، وليس صدفة أن يكون شعار حماس وعلمها مشتق من جماعتها الأم "الإخوان"، دلالة على الارتباط فكرا ومنهجا.

والسؤال لمن أصدر بيانا تائها، هل استبدلت حركة فتح "شركاء الثورة والمنظمة"، ببديلها السياسي المستحدث، أم أن ما جاء ليس سوى مقدمة لعملية "التسليم" التي تعدها واشنطن بالتعاون مع قطر وتركيا وبالأساس مع دولة

الكيان، لإنهاء مرحلة تاريخية بأكملها والشروع في صياغة مرحلة خالية من "فيروس الوطنية الكيانية".

يبدو أننا أمام إعادة هزلية مشهد ما قبل الانقلاب السياسي الأول 2006، عندما تحدث بعض من "بني فتح" عن "شراكة مع حماس"، مصلحة أو انتهازية، فكان الانقلاب الأسود بكل ما أنتج كارثة وطنية، فهل سنشهد نتيجة سياسية مشابهة، ولكن بأكثر مأساوية سياسية؟!

ولأن "المصداقية" ليست هي قاعدة المنطلق الناظم لتلك التصريحات، فسيتعامل معها الفلسطيني، بانها مدماك مضاف لمكذبة المسار، وغياب أي صدق سياسي لحقيقة الحراك المنطلق "استعراضيا" بين منطقة وأخرى.

ولنعد لما هو ممكن، وليس للتهريج المنتشر، فالسؤال الناظم لحركة اللقاءات هو توافق على تنظيم انتخابات متتالية، تشريعية ورئاسية ثم أخيرا مجلس وطني، ولو اعتبرنا أن الأمر سينفذ كما نص عليه بيانهم، فهل الانتخابات التي ستكون من أجل تعزيز حضور كل قوة لتتمكن من الربح، ولها أغلبية وأقلية يمكن اعتبارها "شراكة" وسياسية؟!

كيف يمكن الحديث عن توافق انتخابي ثم يزج بتعبير "الشراكة"، وتلك مسألة غاية في الطرافة، ويبدو أن الأمر ليس سوى صياغة عبارات دون تفكير فيما تعني، أو أنها كلام في كلام.

الشراكة لا تكون في ظل نظام برلماني، وكل ما يمكنه أن يكون، تحالف حكومي تقاسمي بين الحركتين.

ربما يمكن أن نصدق قولهم بشكل ما، لو تم تشكيل "القيادة الوحدة" للمواجهة الشعبية، وتقود حركة الكفاح المباشر ضد العدو الوطني، لكن ذلك أمر لا زال بلا ملامح أو رؤية.

ليس مطلوبا من فتح تقديم أوراق حسن نوايا تبدو وكأنها مهزومة مسبقا بغلاف "المسؤولية"، ولو أنها صادقة فعلا فلتذهب الى تعزيز قوتها مع "شركاء المصير" حقا تاريخيا، وليس استبدالهم بـ "شريك" وهمي لن يكون، كما عليها أن

تطلق مبادرة التشكيل الكفاحي لتصبح قاعدة "شراكة وطنية" وليس محاصصة بثوب آخر.

من أجل فتح، وحتما من أجل فلسطين أفيقوا، ولا تكرروا قولا قد يكون مكذبة القرن السياسية!

ملاحظة: بعد بيان مركزية فتح الأجدر بقوى "التحالف الديمقراطي" القديم جدا أن يصحوا من غفوتهم السياسية...فهناك من يحفر لردم مسيرة تاريخ بكل ما لها وبها وعليها...بعض من يقظة الأسبقون يا غافلين!

تنويه خاص: كأن الفيروس الكوروني انتقم شر نقمة من رئيس أمريكا بعد أن استمر مستخفا به...معقول الفايروس أذكى من بعض الناس...يمكن ليش لا!

"فتح" و الرئيس عباس في أزمة..وهل "حماس" منتصرة؟!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام، سربت أوساط حمساوية شريط صوتي لصالح العاروري، أثار كثيرا من "الريبة الوطنية"، رغم محاولته أن يظهر كحريص جدا على "الشراكة" مع حركة فتح، حينما دعا لقائمة انتخابية مشتركة، والبحث عن كيفية التعاون في الضفة الغربية، وتجاهل كليا الواقع القائم في قطاع غزة.

وبعد "الشريط المسرب"، والذي يبدو أنه كان مقدمة للخطوات التالية، خرج رئيس حركة حماس إسماعيل هنية، بعد نائبه، في مقابلة مع الموقع القطري "ميدل إيست آي" يوم 12 أكتوبر 2020، ليحدد 3 عوامل دفعت بالرئيس عباس الى الذهاب الى حركته وهي:

*لم يبق له شيء يراهن عليه.

* شعور الرئيس بالإهانة من الأمريكان والإسرائيليين.

*قيام الجامعة العربية بتجاوزه بعد اتفاقات التطبيع.

وبالطبع لم يترك الأمر يمر دون أن يشير في المقابلة، ان هناك اتصالات "سرية" مع حركته من قبل أطراف دولية وهنا يقصد الأمريكان.

وبعد هنية بيوم خرج أول رئيس لحماس، عضو مكتبها السياسي الراهن، د. موسى أبو مرزوق في مقابلة مع إذاعة حمساوية محلية، ليشير الى أن هناك عدة أسباب أدت بفتح لأن "تأتي" الى المصالحة، ووقوف حماس الى جانبها:

*الظروف الصعبة التي تمر بها السلطة وحركة فتح مع الجانب الأمريكي والإسرائيلي.

*تغير المحيط الإقليمي والعربي

*الأزمة المالية التي تعصف بالسلطة

الحقيقة الأولية التي يمكن قراءتها من الشريط المسرب، وتصريحات هنية وأبو مرزوق، تنطلق من قاعدة مبدئية، وكأن "حماس" تعيش حالة "انتصار" فيما فتح والسلطة (الفلسطينية)، والرئيس محمود عباس في أزمة مصيرية، وتلك مفاهيم تكشف أن المصالحة التي تبحث عنها الحركة الإسلاموية ليس تصويبا لمسار وطني عام، بل كيفية صياغة رؤيتها استعدادا لمرحلة جديدة، تكون هي من يقرر المصير.

أن تقول حماس، ومن رأسها الأول والثاني والثالث، أن فتح والسلطة (طبعا يتجاهلون بشكل غريب أنهم سلطة قائمة في قطاع غزة يتمتعون بكل ما لها دون تقديم ما عليها للناس) في أزمة، فذلك واقع لا يحتاج وصفا، بل أن القضية الفلسطينية بكاملها في مأزق تاريخي، وكل مكوناتها السياسية جزء منه، وهو الأكثر خطرا على المشروع الوطني منذ النكبة الكبرى الأولى عام 1948.

ما تحدثت به قيادة حماس، يكشف أنها لا تدرك عمق الأزمة التي تضرب بالقضية الوطنية، بل أنها تعتقد، وفقا لما قاله قادتها، أنها خارج ذلك، وهي لا غيرها من يشكل "السند" لحركة فتح لتنقذها من ورطة بسبب رهانات خاطئة.

من حق حماس أن تدعي ما تدعي، ولكن ليس على حساب تزوير المشهد، لأن الأزمة وطنية شاملة، بما فيها مشروع حماس الذي لم يقدم سوى الأكثر رداءة مما قدمت فتح والسلطة في زمن الرئيس عباس، ولا يقارن مطلقا بما كان في زمن الخالد ياسر عرفات، لا وطنيا ولا سلوكا في الحكم والحكومة.

الخطورة في التفكير الاستعلائي، عدم استناده الى الواقع الفلسطيني، بل مستند الى "جدر غير وطنية" ووعود من خارج المشهد، تستند الى القناة القطرية والرسائل المنقولة اليها من الإدارة الأمريكية، بأنها "الشريك المطلوب" للمرحلة القادمة، وفقا للحل التفاوضي القادم على قاعدة "صفقة ترامب"، التي بدأت الدوحة بالترويج لها، والعمل على تمريرها بسبل مستحدثة.

هل تدفع تلك التصريحات الحمساوية فصائل العمل الوطني، ومنها حركة فتح، الى الصحوة السياسية ووضع قواعد عمل جديدة تنطلق من حراك وطني لقطع الطريق على مؤامرة تنفيذ صفقة ترامب عبر أدوات فلسطينية..

تلك مسألة تستحق القراءة التفصيلية..

ملاحظة: فض اعتصام التضامن مع الأسير "ماهر" من قبل أجهزة أمن السلطة لم يكن "ماهرا" أبدا...سلوك يدفع نحو باب الهروب الشعبي عن السلطة ذاتها.

تنويه خاص: تصريحات السفير الفلسطيني في فرنسا ضد الإمارات ومحمد بن زايد خرجت كليا عن مسار رفض التطبيع.. المحاسبة واجبة لو أريد عدم جلب ضرر فوق الضرر المتسع لقضية فلسطين!

فلسطين ليست "أداة" لخدمة الغير!

كتب حسن عصفور/ بدون تردد، ارتكب الرئيس الفرنسي خطيئة استراتيجية، عندما ذهب مدافعا عن شخصية مصابة بعقدة كراهية الآخر، مس روح غالبية الإنسانية، وليس المسلمين فقط، برسم مسيء للنبي محمد.

خطيئة أصابت الحركة المستجدة لفرنسا في مقتل سياسي، تحتاج زمنا كي ترممها، رغم ان ماكرون كان له أن يضاعف "مكاسبه" التي حصل عليها في المنطقة العربية أضعافا، لو انه تصرف بروح المسؤولية، وليس بنزعة غطرسة الحرية التي مسها بالأصل ذلك المصاب هوسا بعقدة الدين.

وما حدث من ردة فعل بعد ذلك، خلط بين الرسم وفرنسا، وتباينت مظاهرها بين غضب نتاج الإساءة وما تركته من أثر روحي، وبين محاولة استغلالها لتحقيق كسب سياسي، باسم "الدين" كما هي تاريخ البعض الإسلاموي.

وبرزت أول محاولات استغلال الحدث، وليس تصويبا للدفاع عن الصورة الروحية، من قبل الرئيس التركي، الذي أطلق رصاصة بدء الحملة ضد فرنسا، من أجل تحقيق جملة أهداف سياسية – اقتصادية خالصة، علها تخدم طموحاته المصابة بهوس العظمة.

وسارعت قوى "الإسلام السياسي" وخاصة جماعة الإخوان، ومعهم حركة حماس بتلبية "النداء التركي"، دون تدقيق سياسي فيما يمكن أن يكون خدمة لوطن وقضية، فالأهم كيف يقدمون خدمة لـ "المعلم" أردوغان.

وبرز البعد التركي في الحراك "الإسلاموي" والحمساوي من خلال شعار استبدال "المنتجات الفرنسية بالتركية"، ولو كان الأمر غضبا حقيقيا لنصرة الدين والنبي، لربطت الحملة الاستبدالية بما هو غير فرنسي، عربيا كان أو غيره، والاقتصار هنا على تركيا يكشف أن جوهر الحراك لخدمة هدف سياسي، لا صلة له بالدين سوى الاستغلال، كما هو تاريخ تلك الحركات.

وتركيزا على الواقع الفلسطيني، أخطأت حركة حماس خطأ سياسيا ضارا، عندما استجابت للنداء التركي وتفاعلت معه، بحشد "وقفات" في بعض شوارع قطاع غزة ضد فرنسا، دعوات لا يمكن تفسيرها بأنها "حبا في النبي" بل هي "حبا في رجب"، لأن القضية الفلسطينية لا تحتمل سلوكا غير سوى، خاصة وأن المسألة الدينية معقدة، وهناك مناطق قد يرى البعض فيها خناقا على أقلية إسلامية، وملاحقات وجرائم إرهابية، لم تجد أي صدى أو تفاعل معها.

من حق حماس، كما كل القوى أن تعلن رفضا مطلقا للسلوك الفرنسي وماكرون، دون أن يكون الأمر جزءا من "مناورة تركية محسوبة" لتحسين أوراق أردوغان التي أصيب بكثير من الحروق، في المنطقة وأوروبا، وتلك مسألة لم تعد سرية، ولذا ليس مطلوبا من حماس أن تواصل مسلكها الضار بفلسطين القضية، والتي تمر بواحدة من أخطر مراحلها في مواجهة مشروع التهويد والضم، ما يتطلب حراكا وطنيا لصناعة حلف عالمي حماية لفلسطين.

سلوك حماس وفعالياتها خرجت عن النص الوطني لخدمة غير الوطني، وكان لها أن تركز في رفض السلوك الفرنسي، كما حدث في غالبية الدول العربية والإسلامية، التي رفضت تصريحات ماكرون وأدانت ما قام فعل ذلك المصاب هوسا بكراهية الأديان.

وليت حماس وقياداتها، التي سارعت لنصرة "رجب" وليس "النبي"، ان تقرأ جيدا تصريحات رئيس المعارضة التركية كمال كليجدار أوغلو، عندما طالب أردوغان بحرق حقيبة يد زوجته فرنسية الصنع، وأن يبيع طائرات "أير باص" وأن يغلق مصانع "رينو" للسيارات في تركيا.

وكي لا تخسر فلسطين مزيدا من الخسائر منذ انقلاب حماس وانقلابها، كفى تبعية لغير الفلسطيني.

بالمناسبة لم نرَ منذ زمن بعيد حملات "قاطعوا البضائع الأمريكية" لا في تركيا ولا في بلاد الحراك التركي وبالطبع ليس في قطاع غزة، رغم انها عدو قومي ووطني...أهي سقطة وسهو أم غيرها...فالغيرة الوطنية أيضا مقدسة يا مدعين!

ملاحظة: قلق الأمن الإسرائيلي من حجم صفقة طائرات إف -35 الأمريكية الى الإمارات، يكشف ان الكيان لن يكون آمن أي كانت العلاقة معه..فالعربي وليس الفلسطيني فقط "عدو محتمل دائم"..أول درس للبعض العربي..و لازال الكثير قادم!

تنويه خاص: أن تحتفل أمريكا بإصدار أول جواز سفر يكتب مواليد إسرائيل – القدس، فتلك إهانة سياسية واستخفاف ما كان يجب الصمت عليه...صحيح وين الوقفات الشعبية ضدها!

في نهاية "السردية"...بندر بن سلطان" يطالب بقيادة فلسطينية جديدة!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا انتهت المرحلة الأولى من "سردية" الأمير السعودي بندر بن سلطان، حول الصراع في المنطقة والموقف من الثورة الفلسطينية وقيادتها، وعملية السلام، ووفقا لما قاله في نهاية الحلقة الأخيرة، فنحن أمام مرحلة جديدة من "السردية" عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

نهاية المرحلة الأولى من السردية المثيرة، حملت كثيرا من تزوير الحقائق، بل ولوي عنقها بطريقة مسرحية لتزيل المسؤولية عن عدم التوصل الى سلام من الكتف الإسرائيلي ليضعها على ظهر الفلسطيني، وذلك ليس سوء تقدير سياسي، بل له هدف سياسي مباشر، يبحث فتح الباب لعلاقات مع دولة الكيان الإسرائيلي.

منطق "سردية" بندر بن سلطان، أن إسرائيل تقريبا ليست متهمة في عرقلة التوصل الى حل سياسي، وأن "العقبة الحقيقة" كانت القيادة الفلسطينية، ولم يعد الأمر محددا في الخالد المؤسس ياسر عرفات، بل وصل الأمر الى الرئيس محمود عباس، الشخصية التي كانت مطلبا مركزيا لأمريكا وأطراف عربية منها العربية السعودية.

كسر الأمير السعودي كل تقاليد العمل العربي، عندما أعلن بكل وضوح، انه لن يكون هناك تعاون أو مساعدات أو دعم للشعب الفلسطيني ما دامت هذه "القيادة" موجودة، وتلفظ بعبارات سوقية خرجت عن كل "ادب سياسي"، وتعيد مطالب بندر ما حدث في يونيو 2002، وفي ظل العدوانية العسكرية الإسرائيلية على الشهيد الخالد أبو عمار، عندما أعلن الرئيس الأمريكي بوش الإبن (صديق شخصي جدا للأمير) ما يعرف برؤية "حل الدولتين"، رغم ما بها من تضليل سياسي كبير، لكنها أصبحت واقعا، اشترط تنفيذها بوجود "قيادة فلسطينية" جديدة غير ياسر عرفات، وحددوا مواصفات لا تنطبق سوى على الرئيس محمود عباس.

وبعد اغتيال المؤسس ياسر عرفات تم انتخاب "أبو مازن" رئيسا للسلطة الفلسطينية في يناير 2005، تخللها قبول الرئيس عباس بكل ما عرضته أمريكا، بدأت بإجراء انتخابات تشريعية جديدة لسلطة حكم ذاتي، بهدف إدخال حماس لتركيبة النظام السياسي، دون أي اشتراط عليها، في مفارقة نادرة.

ورفض الرئيس عباس بناء على طلب واشنطن، عرض أولمرت الأهم بعد قمة ديفيد، والمشاركة في مؤتمر أنابوليس 2007، ولم يبخل في التعاون الأمني الواسع مع أمريكا وإسرائيل، وما قاله ترامب عن قيمة ذلك التعاون لا تزال مسجلة بصوته وليس سرا.

المفارقة أن بن سلطان، تجاهل كليا، كيف أن نتنياهو رفض تنفيذ "تفاهم واي ريفر" 1998 بتطبيق بعض مراحل إعادة الانتشار، رغم ان التفاهم حدث بحضور كلينتون ومشاركته، ولم تفعل أمريكا شيئا، وبشكل غريب، قفز الأمير السعودي كليا عن قيام شارون بمحاول اقتحام المسجد الأقصى يوم 28 سبتمبر 2000 لتبدأ معركة عسكرية كبرى سقط فيها آلاف الشهداء والجرحى، وتدمير بنية الكيان الفلسطيني لتنتهي باغتيال أبو عمار، الذي لم يذكره بندر في أي من محطات حواره الممنهج.

دون فتح باب تفاصيل "حساسة" من دور بعض الأطراف العربية في التخلص من ياسر عرفات لرغبة أمريكية، نتساءل، من الذي أعاق تحقيق حل سياسي منذ 2005 وحتى ساعته، أي أكثر من الـ 15 عاما، كان الطرف الفلسطيني فيها "مطواعا" لقبول أي مبادرة وحل سياسي.

من الطرف الذي رفض مبادرة السلام العربية منذ 2002 حتى تاريخه، رغم ما قدمته من "حل جماعي" مع إسرائيل".

لم يذكر الأمير بندر بن سلطان، ان موافقة منظمة التحرير على شروط مؤتمر مدريد جاءت تحت تهديد أمريكا وبعض العرب، رغم ان شروط الانعقاد تشطب القدس والمنظمة وتحصر التمثيل في الضفة والقطاع، تعبيرا عن الذهاب لحكم ذاتي قاصر.

خلط الأمير السعودي بشكل مريب بين "الحابل والنابل" كي تتيه الحقائق وسط ركام من تزوير مسار الأحداث، ليصل الى بيان إدانة الطرف الفلسطيني، وإعلانه عن عملية "طلاق سياسي" صريح مع القيادة الفلسطينية انتظارا للبديل الذي يبدو أن تصميمه سيكون بمقاس "حكم محميات الضفة السبعة والنتوء الكياني في قطاع غزة".

وبعد كل ما قدمه الرئيس عباس من مرونة مطلقة الى حد الاتهام العام له، يطلق الأمير بندر الرسالة التي لم يعد بها "لبس سياسي"، نريد "قيادة بديلة".

طلب يتكرر مع كل بداية لمرحلة تصفية سياسية للحالة الفلسطينية، ولكن الأخيرة منها مثلت قمة السخرية، بان يصبح العدو القومي "بريئا"، وما كان ينقص "سردية الضلال" سوى أن يطالب بندر بن سلطان منح دولة الكيان جائزة نوبل "للصبر" على "الكذب الفلسطيني".

"سردية بندر" ستدخل التاريخ، ولكن من باب أنها أول شهادة رسمية عربية تتهم الفلسطيني وتبرأ إسرائيل، ولذا ليس صدفة أن أول المهللين لها إعلام الكيان، مطالبين أن تكون مادة تدريسية في التاريخ المعاصر لطلبتهم.

وكي لا تنجح مهمة بن سلطان، على الرئيس عباس وليس غيره، أن لا يفتح معارك مع أي طرف عربي، فالمعادلة الاتهامية لن يكسرها سوى مواجهة العدو القومي، ولتستبدل معادلة الطلاق العربي التي يحاول البعض فرضها بمعادلة الطلاق الوطني الفلسطيني مع الكيان.

التردد بفك الارتباط مع دولة العدو القومي، هو الخيار المطلوب لصناعة "بديل سياسي" وليس عكسه!

ملاحظة: رسالة الاتحاد الأوروبي التوضيحية بعدم قطع المساعدات عن السلطة تحمل "رغبة" قد تصبح أمرا لقبول أموال المقاصة...بصراحة لم يعد مقبول استمرار رفضها، الناس بحاجة للخبز من أجل رمي الحجر!

تنويه خاص: تحية واجبة للإعلامية ميسون عزام التي تصرفت بمهنية عالية في عملها، دون ان تنسى أنها بنت فلسطين...يا ريت بعض "كتبة فلسطينيين كبار" يدركون قيمة تغريدة ميسون، ولكن يا طالب الدبس...والباقي عندكم!

قناة "أم بي سي" لتمرير "الرواية الصهيونية".. فحاربوها!

كتب حسن عصفور/ جاءت تغريدة الأمير بندر بن سلطان "التراجعية" نسبيا، بأنه يحترم الشعب الفلسطيني، على أثر ما تعرض له من فضح شامل لروايته التي قدمت أهم خدمة للرواية الصهيونية، كانت كلمة لا أكثر، لم تغير من مسار العداء للشعب والقضية التي صاغها في "سرديته"، وما تبعها من فتح باب إعلام سعودي كشف أن كلام الأمير لم يكن رأيا خاصا، بل هو بداية لشق طريق سعودي جديد بشكل انتقامي.

ولأن الأمر ليس حدثا عابرا، ولا كما حاول بندر بن سلطان أن يتلاعب باللغة، بأن الهدف هو "القيادة" وليس الشعب الفلسطيني، جاءت قناة "أم بي سي – MBC" لتزيل كل سوء التباس حول جوهر الحملة الأخيرة، وهدفها المباشر، عندما قررت حذف "التغريبة الفلسطينية" من موقعها "شاهد نت"، مسلسل يروي جانبا هاما من تاريخ فلسطين والجريمة الصهيونية التي حدثت، مسلسل أثارت دولة الكيان ضجة عالمية وحاربته بكل الوسائل الممكنة، لكنها هزمت أمام حق لا زال حيا، بشهوده شعب وأرض.

لو سألت أي عربي قبل يوم من تاريخه هل يمكن لأي وسيلة إعلامية، "غير صهيونية"، يمكنها أن تقدم على حذف "التغريبة الفلسطينية" فلن تجد شخصا يتخيل ذلك، بل لا يمكن من حيث المبدأ ان يفكر في ذلك، حتى خرجت علينا القناة السعودية، بقرار ليس ساذجا ولا خاصا، بل هو ترجمة عملية لمنهج سعودي جديد، يستهدف شطب الرواية الفلسطينية لتمرير الرواية الصهيونية، وفقا لـ "خريطة طريق بندر"، التي قدمها في حلقاته الثلاثة على القناة الشقيقة الصغرى لـ أم بي سي.

ربما تجنبت الرسمية الفلسطينية وكذلك غالبية الفصائل الرد على "مكذبة بن سلطان" على التاريخ، صمت حكمته عوامل ممكن تفهم بعض منها، وبدلا من استفادة الرسمية السعودية من ذلك "الصمت المطلق"، والبحث عن "حلول" لأزمة التباس المواقف والذهاب لتصويب مسار حدث ما حدث به، اختار الإعلام السعودي أن يذهب أبعد في ترجمة مطالب بندر بالعمل على محاولة مسح ملامح تاريخية، وفقا للرؤية الترامبية والصهيونية.

وقرار القناة السعودية ليس قرارا "فنيا" كما قد يحاول بعض الدونيين من بني فلسطين، المرتبطين مصالحا بصندوق المال، لكنه قرار سياسي بامتياز، يعلن حربا ضد فلسطين الوطن، القضية والشعب.

بالتأكيد، ما فعلته تلك القناة سيصبح شهادة امتياز لها في دولة الكيان، ولا يستبعد فتح فرع عبري لتقديم الرواية الصهيونية البديلة، وأن حربهم ضد فلسطين لم تكن سوى "حرب تحرير"، وليس عملية اغتصاب لأرض عربية، باعتباره "حق يهودي"!.

قبل أن تصبح تلك الخطوة السعودية الدنيئة، واقعا، يجب أن تتحرك فلسطين الرسمية، نحو مواجهة هذه الخطوة "الصهيونية" الجديدة، والعمل عبر كل القنوات الشرعية العربية لحصار هذه القناة، وشطبها من أي عمل عربي، واعتبارها قناة معادية لفلسطين، وأحد أدوات التخريب الثقافي التي تستهدف الشعب الفلسطيني وحقه المشروع.

والى حين تحرك الرسمية الفلسطينية، فواجب الجامعة العربية، ان تستنكر "فعلة" القناة السعودية، وتطالب مؤسساتها الإعلامية بوقف التعامل معها، عبر أي شكل كان.

نتطلع للمؤسسات الإعلامية العربية التصدي لهذه الخطوة العدائية، والتي تبدو أنها ضد فلسطين لكنها في الحقيقة ضد العرب والعروبة، ما يستعدي عدم الصمت، وألا يصبح المال هو سيد الأحكام لتمرير رواية عدونا القومي.

ويبقى الفلسطيني المواطن قبل المسؤول أن يقاطع هذه القناة بكل فروعها، وأن يعتبرها قناة عدو له ولقضيته، وذلك أبسط أشكال النضال.

لا تستخفوا بفعلة تلك القناة السعودية، فهي المقدمة العملية لنصرة رواية عدونا القومي على حساب روايتنا الوطنية...!

ملاحظة: هل ينتفض الفنان محمد عساف لصالح فلسطين ضد قرار القناة العدو، ويكسر ارتباطه بها لصالح قضية أم ينتصر المال والشهرة...التاريخ أقوى وأبقى يا ابن "مخيم الأمل"!

تنويه خاص: أنصح إسماعيل هنية أن يدقق كثيرا في كلامه قبل اطلاقه...فالسلطة الفلسطينية مكسب سياسي تاريخي وليس عملية أمنية مقابل مال منقول موساديا...الغريب أن هنية وفصيله أكثر تمسكا بكل امتيازات السلطة من مؤسسيها!

كذبة بندر بن سلطان كسرت "روايته الزجاجية"!

كتب حسن عصفور/ في الحلقة الثانية من "فيلم بندر بن سلطان الوثائقي"، والمخصص لهجوم مكثف ضد تاريخ الشعب الفلسطيني، قيادة وثورة، وخلط المعلومات بطريقة "سينمائية" تخاطب غرائز مستفزة في منطقة الخليج ضد موقف "القيادة الفلسطينية الرسمية" من مسألة التطبيع الأخير.

الاهتمام غير المسبوق بأقوال بن سلطان يظهر أن الأمر يفوق كثيرا توضيحا لـ "حقائق وقائع تاريخية" بمضمون لا يتسق مع مسار حركة الأحداث، وتعمد خلطها كي لا يتمكن المتابع من معرفة الحق من الباطل (وكان كثيرا جدا) فيما روى، ولم يكن مصادفة أبدا أن يسارع صحفي إسرائيل لنصح حكومته بتدريس تلك "الأقوال البندرية" في المدارس كونها الأولى سعوديا ولمهنيتها" العالية في التزوير.

لعل الحلقة الثانية من تلك "الرواية غير السوية"، قدمت خدمة كبرى للشعب الفلسطيني، من حيث لا يريد الراوي، ويبدو أنه كان في عجلة من أمره ولم يكلف ذاته بقراءة بعض المحطات، ولن أقف كثيرا عما تناوله سوءا بالشهيد الخالد المؤسس للكيانية الفلسطينية الأولى في التاريخ فوق أرض فلسطين ياسر عرفات، فالتاريخ لا تصنعه رواية فرد أي كان موقعه وسلطته.

في نهاية الحلقة الثانية، تناول بن سلطان مسألة اتفاق أوسلو، وكيف أن الرئيس مبارك أخبره أنه لم يكن يعلم عن تلك المفاوضات، وأنه علم عنه من قبل إسرائيل عند قيام رئيس حكومتها رابين بزيارة القاهرة (لا أعرف هل أصلا قام رابين بزيارة مصر في تلك الفترة).

ولعل هذه المعلومة تساهم في كشف حقيقة كل ما قاله السفير السعودي السابق، وستلقي بظلال الشك على كل ما قاله، سواء ما كان صحيحا أو غير صحيح، والحقيقة التي غابت عن بن سلطان ويجهلها كليا، أن مصر تابعت العملية التفاوضية في أوسلو من يناير 1993 حتى 20/ 21 أغسطس 1993، والمتابعة ليست بالإشارة بل تفصيلا وتشاورا، وهنا سأتحدث كوني أحد المشاركين في تلك المفاوضات وما تلاها من كل تفاوض أو عملية مرتبطة بالتفاوض حتى اغتيال الخالد أبو عمار، ومن خلال موقعي كأمين سر لجنة المفاوضات.

قبل الذهاب الى أوسلو تشكلت "خلية تفاوضية مصغرة" برئاسة أبو عمار، وضمت محمود عباس (الرئيس الحالي) وياسر عبدربه القيادي الكبير في الثورة (خارج أي منصب رسمي الآن) وأحمد قريع أبو علاء (رئيس أول تشريعي فلسطيني منتخب للسلطة 96 ورئيس الوزراء الثاني في السلطة بعد استقالة محمود عباس، بلا مناصب)، والقيادي اللبناني المناضل الكبير الراحل محسن إبراهيم، وحسن عصفور.

وأول المسائل التي تم نقاشها في الخلية التفاوضية، من هي الأطراف التي يجب أن تعلم، وقرر الخالد أن لا أحد خارج الخلية من الشخصيات والقيادات الفلسطينية سيعلم، الا ما يقرره أبو عمار، ومن الدول فقط مصر وتونس، والاختيار جاء وفق منطق، ان مصر الشقيقة الكبرى وصاحبة الخبرة التفاوضية الهامة، وتم تكليف السفير الفلسطيني الأنشط الراحل سعيد كمال، قناة لذلك، مع الحفاظ على السرية المطلقة، وكلف حسن عصفور بالتواصل مع زكريا بن مصطفى وزير الشؤون الخارجية التونسية في حينه، وتم التنبيه أن السفير الفلسطيني في تونس حكم بلعاوي لا يعلم مطلقا عن تلك المفاوضات.

ولأن الأمر يرتبط بتاريخ ومواقف فالرئيس المصري مبارك كان مطلعا، ووزير الخارجية المصري عمرو موسى حي يمكنه أن يروي شهادته النقيضة كليا لرواية بندر، وأسامة الباز مستشار مبارك للشؤون السياسي الراحل منذ سنوات، وأيضا الوزير نبيل فهمي الذي سمع رواية عمرو موسى عن تلك المسألة.

خلال أحد اللقاءات أخبرني عمرو موسى، وبحضور فهمي، ان وزير الخارجية الأمريكي في حينه وارن كريستوفر وبرفقته دينس روس (صهيوني حتى

النخاع) كانا في زيارة للقاهرة شهر يوليو 1993، فسأله عمرو عن مفاوضات أوسلو، فكان الرد صادما بأنها ليست سوى "مزحة"، ولاحقا أخبر موسى رئيسه مبارك بما سمع، ولكن الراحل الباز رفض ذلك وقال أنها جدية جدا.

وقبل نهاية المفاوضات طلبنا من الشقيقة مصر أن ترسل أحد خبراء القانون الدولي، فوقع الاختيار على السفير طاهر شاش أحد الخبراء والمشاركين في مفاوضات كمب ديفيد وما تلاها، وحضر الى أوسلو وقرأ كل ما تم الاتفاق عليه، وأبدى ملاحظاته، مع وضع علامات الإعجاب الكبير خاصة بالفقرة الرابعة حول وحدة الضفة وقطاع غزة والولاية الفلسطينية عليها، الى جانب الفقرة الخاصة بمنع القيام بأي عمليات تمس من موضوعات الحل النهائي (فقرة تقييد الاستيطان والمساس بالقدس).

ونهاية الحلقة الثانية من كلام بندر كانت كذبة كبيرة كسرت عمليا "روايته الزجاجية"، ولعل تلك السقطة الكبرى تكفي لتقول ليس كل ادعاء بالمعرفة حقيقة، وليست بهلوانية الإعلام كافية لتمرير باطل صريح.

شخصيا أقول شكرا بندر لما قلته عن مصر وأوسلو فهو وحده كافي لرد الاعتبار لفلسطين شعبا وثورة وتاريخا...

هل سيعتذر بندر بن سلطان عن تلك الكذبة الأهم في رواية الزجاج السياسية، أم يصر انه على صواب ما دام أنه ينطق عن "هوى خاص لحساب خاص"!

يبدو أن "فلسطين القضية والشعب" ستصبح لعنة تاريخ من نوع فريد...!

ملاحظة: حسنا صمتت الأصوات الرسمية الفلسطينية خاصة "الثنائي الانقسامي"...صحيح الصمت لم يكن "حكمة" بل خوف، ولكن رب رعب نافع!

تنويه خاص: لا أعلم لما يصر بعض الفلسطيني على كلام أن كل المواقع الإسرائيلية الحساسة تحت مرمى "صواريخهم"...صراحة كلام يثير الريبة الوطنية... طيب ليش لم تستخدم رفضا للتهويد، أم أن أمر الاستخدام عجمي مش فلسطيني عربي!

مصالحة "موظفي غزة" أولوية عن "المكلمة السياسية"!

كتب حسن عصفور/ منذ انقلاب حماس يونيو 2007، وقضية موظفي قطاع غزة المنتمين للسلطة الفلسطينية تحتل عنوانا مستديما على جدول الأعمال، خاصة بعد القرارات غير السوية ضدهم، بلا أي ذنب سوى رؤية أمنية ساذجة.

موظفي القطاع علهم الأكثر انتماء كونهم لم يترددوا في تنفيذ "أغبى قرار وظيفي" قررته قيادة السلطة، عندما أمرتهم بالجلوس في منازلهم "احتجاجا" على الانقلاب الحمساوي الأسود، وحتى ساعته لا يوجد توضيح حقيقي لذلك القرار الغريب، سوى انه قدم خدمة "استراتيجية" لحماس للقيام بسد "الفراغ" تحت ذريعة رسمية من عناصرها، لتكمل الانقلاب الأمني بانقلاب وظيفي، وكأنه جاء مشاركة لتدعيم الانقلاب وليس مقاومته.

وبعيدا عن مناقشة قرار قبل 13 عاما، فما كان ما بعده يضاف أيضا الى جريمة جلوسهم في منازلهم، بعد أن بدأت حكومات السلطة المتعاقبة بتنفيذ قرارات أساسها التمييز الصريح بين موظفي قطاع غزة عن أقرانهم في الضفة الغربية، شملت حزم يمكن اعتبارها عنصرية وغير قانونية، من وقف الرواتب الى مخترع "التقاعد المالي"، الى منع كل امتياز وظيفي، وخصم ما له من حقوق بذريعة أنه لا يعمل.

ومؤخرا كشفت حالات تمايز في الراتب لذات المهنة بفارق مالي كبير، أدت لفتح جبهة غضب ضد الحكومة الفلسطينية، وأيضا دون توضيح لماذا يتم ذلك وما هي مسبباتهم، او أقله "تبريرهم" لقرارات "التمييز الوظيفي" بين ذات المهنة الواحدة بفارق مثير جدا.

دوما هناك وعود بحل أزمة قضية موظفي قطاع غزة، وهناك قرارات تتراكم منذ سنوات، لا تقتصر على الحكومة بل تجاوزتها لتصبح جزءا من قرارات المجلس الوطني، ولكن لا حياة ولا يحزنون في شأن موظفي القطاع.

وما يثير "الدهشة" أن تتحدث السلطة وقوتها المركزية حركة فتح عن الذهاب الى "مصالحة كاملة"، او "شراكة كاملة" مع حماس (صدقا أم مسايرة ما)، دون

أن تفكر أن هناك ما هو أكثر أهمية وطنية من تلك "المكلمة السياسية"، والتي يدرك الشعب الفلسطيني تماما أنها ليست سوى "مصالحة المصالح".

مصالحة "موظفي قطاع غزة" أولوية وطنية عن تلك المكلمة الدائرة، بل أن "مصالحة الفصائل" لا قيمة لها دون مصالحة تلك الفئة العريضة من أهل فلسطين، فهم كانوا وقود تنفيذ قرار "القيادة الرسمية"، ولا يجوز استمرار اعتبارهم "وقود" لغايات مبهمة.

والسؤال، هل عدم حل أزمة "موظفي" قطاع غزة تلبية لمطالب من جهات ما غير محلية لها مصلحة في تعزيز "ثقافة الفصل" سياسيا وانتماءا، لتسهيل مهمة تنفيذ صفقة ترامب التي تستند في جوهرها على تهويد بالضفة وفصل لقطاع غزة، أم انه مطلب حمساوي ليبقى الموظف الغزي تحت رحمة حكمها الخاص، كجزء من عملية "التقاسم السياسي" القادم بين حكم "المحميات السبع والنتوء".

ما هو مطلوب ليس أكثر من حق ولا يوجد به أي امتياز لمن يعاقب مرتين، من حكومته المباشرة ومن حكومة الانقلاب، بصفته متهم أمني الى أن يثبت غير ذلك، الى جانب ما نتج عنها من "مصائب اجتماعية كبرى".

المسألة ليست توسلا، ولا مناشدة بل هي إعادة المسلوب منهم ووقف الإهانة التي نالتهم ولا تزال، كي لا يصل الموظف الى قناعة أن هناك من يقدمه كـ "بضاعة رخيصة" الى الحكم الانقلابي.

تلبية الحقوق ضرورة أولى لو أريد فعلا مقاومة صفقة ترامب، وتصحيح مسار المشهد الانقسامي، وقبل كل ذلك إعادة الروح لحركة فتح التي أصابها "نعاس طويل".

ملاحظة: أصبح ملاحظا أن تعبير "الوطنية" لم يعد مرادفا لمصطلح "السلطة الفلسطينية"، هل هو زهق سياسي أم استجابة سياسية لطلب ما ..الأمر مستغرب وكأن وراءه حكاية..فشو هي!

تنويه خاص: يشهد قطاع غزة ظواهر من الجريمة قد تكون غريبة.. فهل هي تعبير عن أزمة لحكم غير سوي مغلق الفكر مستمر منذ 13 سنة، أم هي مقدمة لفرض شيئا ما على أهل القطاع مرتبط بقادم سياسي؟!

معادلة إسرائيل الإقليمية والرقم الفلسطيني فيها!

كتب حسن عصفور/ تتفاخر الطغمة الفاشية الحاكمة" في إسرائيل بـ "منجزات" سياسية، بعد حركة تطبيع عربية غير مسبوقة، منذ قيام دولة الكيان فوق أرض فلسطين اغتصابا، متجاهلة أن ذلك ما كان له أن يكون دون الدور الأمريكي المباشر، وخاصة ترامب الباحث عن "مكاسب" ما، على طريقة المقاول العام.

وبعد الاتفاق مع السودان، خرج وزير خارجية الكيان أشكنازي ليرسم معادلة حسابية، بأن هناك "5 مقابل 3"، أي دول التطبيع مقابل اللاءات العربية في قمة الخرطوم 1967، معادلة عبرت بشكل واضح عن سذاجة سياسية فردية، وكأن الأمر بات محسوما الى حد "الانتصار العام".

حديث نتنياهو وقادة دولة الكيان العنصري ينطلق من قواعد "انتصارية" غير حقيقية، والأمر لا زال بعيدا جدا عن حقيقة النصر الذي تبحث عنه تل أبيب، فليس الأمر حسما لمظاهر تطبيعية سياسية مع دول عربية، رغم ما به من خسائر سياسية – معنوية تلحق بقضية الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث لم تعد تلك هي القضية المركزية، بعد أن كانت قائمة منذ العام 1948.

المعادلة الرقمية الإسرائيلية الجديدة، تفتقر الى حساب أصل الحكاية، بأنها كانت في فلسطين وتنتهي في فلسطين، ولذا فالرقم الفلسطيني ليس رقما حسابيا في المعادلة الساذجة، ولن يكون، فهو حقا كان وسيبقى "الرقم الصعب"، ودونه كل معادلات رقمية ستبقى حسابات عرجاء.

يمكن لإسرائيل أن تقيم علاقات كاملة وليس شبه، مع الدول العربية كافة، بل وكل دول العالم، فذلك لن ينتج مشهدا يلغي الحقيقة التي لن تزول سوى بزوالها، الاحتلال... الاحتلال لأرض وشعب، فهل لسفارات تفتح يمكنها أن تخلق واقعا غير الواقع القائم.

نعم، ما حدث لم يكن ضمن الحساب الفلسطيني بتلك السرعة المتلاحقة، لكنه لم يكن يوما مستبعدا أبدا، منذ قمة بيروت ومبادرة السلام، حيث فتحت الباب لذلك، رغم ان هناك دول عربية دخلت باب التطبيع منذ عام 1977وبعد اتفاق أوسلو 1993، بعناوين مختلفة.

مشكلة إسرائيل كانت مع الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية وستبقى، سواء اعترفت صراحة بذلك، ام تجاهلت نتاج غطرسة صهيونية لن تبقى ابدية الحضور، ومعادلة أبسط كثيرا من "معادلة الغباء السياسي" التي أطلقها وزير الطغمة أشكنازي.

هل لدولة الكيان ان تقتلع ملايين الفلسطينيين من الضفة والقدس (قطاع غزة خارج حسبتها)، وقبلهم من داخل إسرائيل ذاتها، هل لها أن تلغي وجود جيشها كقوة احتلال في الضفة والقدس وحول قطاع غزة، أي كان واقع النظام السياسي القائم، ولو هدأت كل أشكال المواجهة، ووصلت الى اتفاقات تنهي كل حضور عسكري، أو تقليم أظافر المواجهة الشعبية، فما هو باق الكتلة البشرية المعروفة باسم شعب فلسطين.

هل يمكن لإسرائيل أن تعيد رسم طبيعة وجودها في الضفة دون جيش احتلال وقوات مستوطنين يسيرون بقوافل مسلحة، لا يشعرون بأي شكل من الأمن، رغم ما توفره لهم دولة الكيان وآلتها العسكرية.

معادلة الصراع في المنطقة ليس أرقاما حسابية، ولن تكون، فهناك رقم مركزي دونه لن تكتمل الحقيقة السياسية في المنطقة، بل أن تأثيرها لن يطول بعد أن تظهر حقيقة عنصرية إسرائيل، وفي تفاصيل لا تتعلق بفلسطين، فالعنصرية ليست انتقائية تختار هذا وتترك ذاك، لأنها بالأصل ضد "العربي" بصفته، وإن "الغد السياسي" لقريب.

ولذا على القيادة الرسمية الفلسطينية أن تعيد رسم حساباتها السياسية وفق المعادلة الأم، وأن تعمل بصياغة ذلك على قاعدة مواجهة مستحدثة تؤكد أن تجاوز فلسطين القضية والشعب والشرعية "وهم سياسي" لا أكثر، دون ذلك ستمر القضية في فترة سبات خاص الى حين...

ملاحظة: اتفاق المصالحة العسكري الليبي الليبي خطوة نحو فرج سياسي للأمن القومي العربي...أردوغان وتحالفه الإخواني أصابهم "دوار" مفاجئ بعد تخلي أمريكا عن دعمهم هناك!

تنويه خاص: توضيح عباس زكي لموقفه من التطبيع والسعودية بعد "صفعة" الرئاسة له، جاء باهتا مرتعشا...مشهد يؤدي بصاحبه الى "الاعتكاف السياسي" طويلا...لو أريد ختاما وقورا!

"معادلة حماس التفاوضية" مع فتح!

كتب حسن عصفور/ منذ "الفزعة الفصائلية" التي قررها بعض من فتح وحماس، لبدء "جولة جديدة من جولات مفاوضات المصالحة"، والواقع لا يشير الى أن النهاية ستكون غير ما سبقها، بل ربما "مفاوضات مصالحة الزوم" المستحدثة كشف عن بعض ما تبحث عنه حماس بأكثر وضوحا عما سبق.

حماس في المفاوضات الأخيرة، تعمل بلا أي ضبابية من أجل تكريس "وراثتها السياسية" لحركة فتح، سلطة ومنظمة (سلطة بما يتوافق مع الهوى الأمريكي)، وتعتبر أن ذلك أصبح حقا لها نتاج ما لها من "قوة" كونها تسيطر على قطاع غزة بشكل كامل، فيما تسجل حضورا خاصا في الضفة الغربية، لذا مطالبها الى وفد مركزية فتح تركزت بشكل أساسي على "تقاسم منظمة التحرير" وفق ما ترى هي، خاصة تركيبة المجلس الوطني فالمركزي، وبالطبع ما سيحدد بشكل كبير ملامح تشكيل تنفيذية منظمة التحرير.

تكتيك حماس الجديد يقوم على استخدام "أوراق" تعتقد أنها تمثل قوة لها مقابل "وهن" أوراق حركة فتح، ومنها:

* أزمة داخلية في حركة فتح، سواء ما يتعلق بالخلاف مع التيار الذي يقوده النائب محمد دحلان، او أوضاع تنظيمية مرتبطة في أقاليم الضفة والقدس.

* أزمة مالية طاحنة تربك علاقة موظفي السلطة بفتح، ما يؤثر كثيرا على شعبيتها، اعترف البعض القيادي في الحركة أم لا، خاصة وأن "أزمة المقاصة" لا يوجد لها تبرير سياسي على الاطلاق.

* أزمة علاقة السلطة، وبالتالي فتح مع أهل قطاع غزة، خاصة الموظفين، ومدى الغضب الكامن من إجراءات ضارة بهم ووضعهم الإنساني – الاقتصادي.

* اهمال فتح دور منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية، بل واضعافها الى الحد الذي وصل أثرها الى درجة الصفر السياسي.

* تغييب كلي للبعد المؤسساتي في عمل السلطة القائمة، خاصة المسألة القانونية، ولم يعد معلوما هل هناك "قانون أساسي" للسلطة أم انتهى أمره، وهل هناك قانون أساسي لمنظمة التحرير أم تم إيقاف العمل به، وهل هناك دستور للدولة أم لا زال شبحا.

*تحويل القضاء الى أداة انحرفت عن أهدافه الحقيقية، ودون تفاصيل لم يعد يحمي المواطن من تغول السلطة، خاصة في غياب قانون معلوم.

* غياب صورة واضحة لقضية فك الارتباط بدولة الكيان

* أزمة علاقات عربية ودولية، وصلت الى المنطقة شبه الصفرية، خاصة بعد أزمة التطبيع وإداراتها غير الحكيمة سياسيا، بل أن البعض منهم أصبح "وكيلا رسميا لقطر"، لترسيخ "عداء" وليس خلاف.

* وقف غالبية الدعم المالي العربي للسلطة مترافق مع حملة تشكيك بمصداقيتها.

* إشكالية العلاقة مع أمريكا، رغم صوابية الموقف السياسي للرئيس عباس وفتح برفض صفقة ترامب، لكن ذلك لم يرتبط بأي إجراءات فعلية، واقتصر الأمر على بيانات كلامية، ما يخدش حقيقة الموقف، ضمن تسريبات مختلفة عن قنوات اتصال.

مقابل ذلك:

* حماس التي خسرت شعبية كبيرة في قطاع غزة نتاج حكم فردي قمعي، لكنها تعمل بكل السبل على تغطية الفشل باستخراج بعض من ماضيها، وكأنها "الفاعل الثوري"، مع ان الواقع نقيضه تماما.

* العمل بكل السبل لتأكيد قوتها في فرض "التهدئة" بشكل يدفع إسرائيل لأن تعتبرها أكثر "ثقة" في حماية أمنها من أجهزة السلطة في الضفة، خاصة في السنة الأخيرة.

* ضمان قناة مالية خاصة من دولة قطر وبضمان "الموساد" الإسرائيلي، الى جانب ما تجنيه من ضرائب في قطاع غزة، تتصرف بها دون غيرها.

* تطوير قنوات الاتصال مع دول عربية وأجنبية فيما تغلق أمام السلطة.

* عودة قناة الاتصال مع أمريكا بشكل واسع، بتزكية قطرية إسرائيلية، بصفتها المرغوب بها ولكنها "تتعفف سياسيا".

تفاصيل متعددة يمكن قراءتها في كيفية استخدام حماس "عوامل" ضعف فتح للانقضاض عليها، وليس لمصالحتها وفقا رؤية "شراكة وطنية" بل لمعادلة مختلفة تماما، وذلك ليس استنتاجا بل عبر عنه بوضوح كامل رئيس الحركة وقيادات أخرى.ضمن مبدأ "ما لي لي وما لك لك ولي"!

وكي لا تكون نهاية زمن الثورة والكيانية الفلسطينية عبر مسار "ضبابية المصالحة"، مطلوب من فتح تصويب اعوجاج نال منها ومن المنظمة والسلطة التي تقودها، وسبل ذلك ليس معقدا لو قرت قيادتها وخاصة الرئيس محمود عباس، دونه ننتظر زمنا غير الذي حلم به الشعب الفلسطيني مع تأسيس أول سلطة وطنية فوق أرض فلسطين 1994.

ملاحظة: هل هناك "قناة اتصال" مع فتح حول مفاوضات إسرائيل مع حماس في الدوحة برعاية قطرية لتثبيت معادلة "المال مقابل التهدئة..أم تلك معادلة خارج البحث التفاوضي..سؤال وبس!

تنويه خاص: نصيحة لعائلة الأخ والصديق صائب عريقات الذي يقاوم الوباء بشجاعة نادرة، ألا تذهب لوصف تفاصيل حالته الصحية...فبعض الكلام ضار وجدا!

مقابلة بندر بن سلطان.."انتقام وتحريض" من الفلسطيني وعليه!

كتب حسن عصفور/ ليس خيار الفلسطيني، أي كان موقعه، ان يذهب لحرف المعركة السياسية المركزية من مواجهة العدو القومي، الى مواجهة مع المفترض أنه العمق القومي لفلسطين القضية والشعب، أي كانت درجة الخلافات، وحتى بعض الخطايا الكارثية من هنا أو هناك.

ومسبقا أسجل، ان إدارة الرسمية الفلسطينية وخاصة الرئيس محمود عباس وبعض فريقه، لرفض اتفاق التطبيع الأخير، رغم أحقيته السياسية، خرج عن مسار الصواب ما حاولت بعض الأطراف أن تتصيد ذلك لتفتح حرب سياسية متعددة الرؤوس ضد "الفلسطيني"، بل وتصل الى حد الانحياز للرواية الإسرائيلية في معاكسة كلية للتاريخ، ليصبح "العمى السياسي" سيد المقال.

ويوم 5 أكتوبر 2020، خرج الأمير السعودي بندر بن سلطان، في مقابلة "تفصيلية" على قناة "العربية" وقدم رواية تركزت على المسألة الفلسطينية، يتضح من سياقها أنها مبنية على ضوء موقف الرئيس عباس الأخير ومن معه، قام بندر خلالها بعملية "حرف مسار تاريخ بأكمله"، بل وتزوير مواقف لخدمة موقف السعودية "الغاضب" من موقف "الرسمية الفلسطينية".

جوهر الأمر، بعيدا عن ترداد تفاصيل أحداث سياسية تاريخية، لم يكن الفلسطيني هو العقبة أمام تحقيق السلام في المنطقة، ولم يكن هو من رفض مبادرات السلام مع دولة الكيان، فتلك حركة تزوير رسمية لتاريخ، يؤدي في نهايته لخدمة "الرواية الصهيونية" على حساب الشعب الفلسطيني، خاصة في مرحلة هي الأخطر على القضية، مرحلة الضم والتهويد وتصفية التمثيل بخلق "بدائل تمثيلية" جغرافية وسياسية.

بالتأكيد، لا يوجد في التاريخ مسار ثورة أو حكم يسير في خط مستقيم، ولو الأمر جدال حول هذا سيكون الفلسطيني أقل عناصر المشهد العربي انحرافا عن ذلك، ولكن لو اريد من "محاكاة التاريخ" لفائدة سياسية مستقبلية، فتلك فقدها كليا حديث بن سلطان، بل أنه قام بعلمية تأويل غريب لمحطات كفاحية للشعب الفلسطيني، وعلاقاته العربية، وتلك نقطة تستوقف التفكير، هل الهدف تصويب المواقف أم إطلاق مواقف "انتقامية" تحدث تسميما مركزا في المشهد العام، لا رابح منه

سوى عدونا القومي الذي كان وسيبقى الى حين اعترافه بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، ولن نطالب أكثر مما أقرته الأمم المتحدة، وكذلك مبادرة السلام العربية.

استحضار بندر بن سلطان لموقف الحاج أمين الحسيني ورفض التقسيم ليس قراءة في تاريخ بل تحريضا على حاضر بغلاف التاريخ، واستحضار كل محطة خلافية مع الدول العربية منذ انطلاقة الثورة، دون الحديث عن مسبباتها وزمانها، ليس سوى حركة تحريض سوداء ليس ضد الفلسطيني الراهن، بل ضد الفلسطيني زمانا وراهنا ومستقبلا، وكأنها محاولة تصفية الفلسطنة كحاضر تاريخي.

محطات تفصيلية تستحق التوقف فيما قاله الأمير بن سلطان، لكن القضية المركزية التي تستوجب الاهتمام، موقف القيادة الفلسطينية من السلام مبادرات وأفعال، وكونه كان سفيرا لسنوات طويلة ووسيطا في محطات مهمة، نعيد التذكير بأن أول مبادرة للسلام طرحها الفلسطيني هي برنامج النقاط العشر عام 1974 حيث تم وضع قيام سلطة فلسطينية فوق أراضي 67 هو الهدف المباشر، ثم إعلان ياسر عرفات التاريخي في الأمم المتحدة 1974 ومقولته التي لا يزال صداها حاضرا، يد غصن الزيتون ويد البندقية، ومطالبته ألا يسقطوا الغصن من يده، لكنهم رفضوه.

تعامل الرئيس الشهيد أبو عمار إيجابا مع مبادرة الأمير فهد للسلام* عام 1981، حيث رفضتها إسرائيل فورا في على لسان رئيس حكومتها في حينه مناحيم بيغن. وأصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بيان جاء فيه، "إن إسرائيل ترى في الاقتراح السعودي خطة لتدميرها على مراحل، وبموجب هذا الاقتراح فإن الاعتراف بإسرائيل تبعاً لذلك ليس سوى وهم. وأن هذه الخطة تناقض اتفاقية كامب ديفيد".

وفي 1984 عقد المجلس الوطني الفلسطيني في الأردن لقطع طريق بعض العرب على مصادرة الشرعية الفلسطينية، ومع انطلاقة الانتفاضة الوطنية الكبرى 1987، بدأت حركة أمريكية لعقد مؤتمر سلام يرتكز على شطب منظمة التحرير والقدس، وبدأ مؤتمر مدريد/ واشنطن، ورغم كل شروطه الكارثية

وطنيا، التي وضعتها أمريكا ووافق عليها العرب، وافقت القيادة الفلسطينية أن تكون جزءا من المؤتمر، الى أن وصلنا لاتفاق إعلان المبادئ في أوسلو 1993، حيث كان حقا "مفاجأة القرن" كأول اتفاق سياسي بين ممثلي الشعب الفلسطيني ودولة الكيان الإسرائيلي.

لكن إسرائيل اغتالت الاتفاق وليس الفلسطيني..وتواصلت المبادرات ولم يكن الرفض دوما فلسطيني، حتى جاءت مبادرة السلام العربية 2002 استنادا لمبادرة الأمير عبد الله في حينه، وافق عليها الرئيس المؤسس ياسر عرفاتـ ورفضتها فورا ولا زالت حكومة دولة الاحتلال.

وبعد أن اغتالت إسرائيل أبو عمار، وأزاحت "العقبة" من طريقها، لم تتقدم بخطوة عملية واحدة نحو تنفيذ أي مما تم الاتفاق عليه، بل بدأت في تحطيم التمثيل والكيان، والمحطات متعددة وأبرزها مؤتمر أنابوليس 2007.

أين هو الرفض الفلسطيني لجوهر السلام، ولماذا حرف المسار من تحميل إسرائيل بصفتها دولة رافضة للسلام الشامل الى الفلسطيني الذي تفاعل مع كل مبادرات الحل الشامل.

دون فتح تاريخ له وعليه، ليس للفلسطينيين وحدهم، فمن كان منكم بلا خطيئة ليرجم الشعب الفلسطيني بكل صخور الدنيا وليس بحجر، ولكن فتح النيران بما تحدث الأمير بندر بن سلطان لا يرمي لتصويب مسار بل لتدمير تاريخ ومسار أيضا.

ولكيلا تذهب الأمور وفقا لما تشتهي دولة الكيان العدو، أتمنى من الأمين العام لجماعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أن يسارع فورا للقيام بمبادرة خاصة لمنع الانهيار العام، وعليه الا يقف عند بعض مما قيل ويقال، فالمسؤولية القومية تجب كل الصغائر.

ملاحظة: في ذكرى انتصار أكتوبر المجيد 1973 لمصر وجيشها نقول "تسلم الأيادي" ولشهداء الثورة الفلسطينية وسوريا والأردن فيها لروحكم السلام..ولتحضر روح النصر الأكتوبرية ثانية لحماية ما يجب حمايته مشروعا قوميا.

تنويه خاص: نصيحة للرئيس محمود عباس أوقف كل مظاهر الفوضى السياسية التي انتشرت...قف وفكر الى أين ذاهبون بما حدث... ليس هكذا تورد سبل حقوق الوطن سيادة الرئيس!

"هجوم فتحاوي مضاد" على بعض حماس!

كتب حسن عصفور/ لن يترك المتابعون في فلسطين ومحيطها مقابلة عضو مركزية فتح روحي فتوح، وعضو وفد "المكلمة السياسية" مع حركة حماس تمر مرورا عابرا، لا توقيتا ولا شكلا وبالقطع مضمونا.

من حيث الشكل سارعت الوكالة الرسمية بنشر نصوص المقابلة قبل أن تنتهي، وتلك إشارة صريحة أن الرئيس محمود عباس ومركزية فتح في رضا كامل عن الحديث، خاصة وأن مقابلة الرجوب لذات البرنامج لم تنشر في الوكالة الرسمية.

توقيتا، جاءت مقابلة فتوح بعد تصريحات العاروري التي تحدثت عن كل شيء دون تحديد شيء، واستمرت قيادة حماس بتوزيع اللغة وفقا للمتحدث، وأيضا بعد تصريحات رئيس حماس إسماعيل هنية والقيادي في الحركة موسى أبو مرزوق، لتضع إطارا مختلفا لرد فتح على كل ما تحدثت به القيادات الحمساوية، وعله أول رد واضح (بعيدا عن الاتفاق معه أو عدمه) تقوم به بعد مسلسل ضبابي غير مفهوم، بل ومرتعش في بعض جوانبه.

من حيث الجوهر، ورغم انه لا يوجد جديد سياسي من حيث ترتيب "التفاهمات" ومضمونها، لكنه أعاد أساس التعطيل الى حركة حماس، وهي المرة الأولى التي تتحدث بها فتح بهذه اللغة، حيث قال فتوح، ان الرئيس عباس ينتظر رسالة تعلن فيها الموافقة الحمساوية رسميا على ما تم التوافق عليه، وذلك مؤشر أن كل ما قالته قيادة حماس مؤخرا ليس دقيقا، بأنهم موافقون.

وكانت المفاجأة، ما كشفه فتوح بأن سبب التعطيل ليس فقط عدم قيام قيادة حماس بإرسال الموافقة رسميا، بل وجود أطراف منها وخاصة في قطاع غزة تعرقل

المصالحة لأسباب شخصية، تهمتان لا لبس فيهما، ورسالة غاية في الوضوح، ان عقبة قطار المصالحة هي حماس وليس غيرها.

قيمة حديث فتوح، لا تكمن فيما قاله عن حماس، بل لأنه حدد وبشكل قاطع وواضح، أن التعطيل لم يكن عاملا خارجيا، ولا تدخلا إقليميا كما أوحى القيادي الفتحاوي الرجوب وكذلك قيادة حماس، وتلك رسالة سياسية هامة، للداخل الفلسطيني أولا وللمحيط العربي ثانيا، حيث حاولت حماس وبعض فتح وضع عرقلة الانطلاق على دول عربية وإقليمية، ما أسقطته مقابلة فتوح.

موضوعيا، بعد المقابلة ليس كما قبله، ما يعيد ترتيب أولويات الحديث بما يتفق والمصلحة الوطنية الفلسطينية، بعيدا عن محاولة البعض "خطف اللحظة السياسية"، وأن البحث عن تفاهم لا ينطلق من عقلية "منتصر ومهزوم"، كما حاولت قيادة حماس تصوير المشهد وكأن فتح تعيش حالة من الوهن، الذي يتطلب انقاذا من صديق قادر وبلا أزمات.

تصويب مسار التفكير السياسي لعملية المصالحة يمثل ضرورة وطنية، بحيث تبتعد حماس عن النظرة الاستعلائية التي تتصرف وفقها مع الكل الفلسطيني، وتعمل على ترسيخ أنها "البديل الاستراتيجي" للثورة الفلسطينية وعمودها الفقري حركة فتح، وتلك مسألة جوهرية في إدارة العمل التفاوضي، ودونها لن يكون هناك توافق حقيقي.

ولكن، ربما تلعثم فتوح قليلا عندما أشار الى معرقلي الاتفاق، دون أن ربطها بحركة "التواصل السرية" بين حماس والإدارة الأمريكية وإسرائيل، التي تديرها قطر، وكشف بعضها منها إسماعيل هنية ثم صالح العاروري، وإن كانت بصيغة العرض والرفض، لكن الأصل وجود تلك القناة التفاوضية، في الدوحة وبعضها في تركيا.

السؤال، لماذا تفاوض أمريكا وإسرائيل حماس في زمن الحرب السياسية على السلطة وحركة فتح، وهل التعطيل الذي أشار له فتوح مرتبط بالتفاوض، وما علاقة العودة مجددا لفتح ملف "صفقة الأسرى" بعيدا عن أي توافق مع القيادة الرسمية للسلطة، بل ودون التنسيق معها.

هل تبدأ فتح بحركة تصحيح مسارها التفاوضي مع حماس وفقا لمعادلة سياسية جديدة...تلك هي المسالة التي تتطلب جوابا أكثر وضوحا.

ملاحظة: لقاء "الأمناء العامين" لفصائل في رام الله لا زال يبحث عن طريق تشكيل قيادة وطنية موحدة، مع أنه بعضم قال تشكلت وانتهى الأمر..يا ناس نسقوا الكلام مش ناقصين شوشرة!

تنويه خاص: تقول حماس أن صفقة شاليط كانت الأهم في التاريخ... بعد اتفاق أوسلو خرج أكثر من 11 ألف أسير..شكلها حماس لا تقرأ التاريخ وفق مساره الصحيح بل وفق ما تراه هي ..عجبا!

هل دخل الفلسطيني مرحلة "اليأس السياسي"؟!

كتب حسن عصفور/ بلا تزييف للواقع القائم، فكل ما يبدو من المشهد السياسي العام أن العجز أصبح السمة الأبرز التي تسيطر، رغم كل الضجيج الفردي والفصائلي، وقبلهم جميعا "الرسمية الفردية".

كان التقدير أن يشكل "المهرجان الاستعراضي الكونفرنسي" خطوة لانطلاقة ما، تعيد نوعا من "الثقة" التي تتبخر بأسرع من سرعة صوت الجعجعة الحزبية، ولكن الأمر ذهب في سياق مختلف تماما، ليبدو أن "المهرجان" كان حدثا اعلانيا لشيء ما، البعض يستخدمه لتعزيز حضوره عند غير الفلسطيني، الذي بات يبحث عمن يكون "حصان طروادة الجديد" لتمرير المشروع الذي على الانتهاء في مراحله، ويبدو أنهم وجدوا ضآلتهم بشكل مثير، وبغطاءات "ثورية جدا"، كما في كل سابقة من التاريخ.

فيما ذهب بعض أفراد، وبغطاء فصيلي، استخدام المهرجان لإعادة ترتيب أوراقه لتقديم ذاته على حسابه فصيله، عله يتمكن من تحقيق رغبة دفينة، رغم فقدانه قدرة الحضور، ولكن "الشهوة السلطوية، تفتح كل أبواب المحرمات، معتقدا أن ذلك هو الطريق الأوحد لتحقيق عقدة مخزونة منذ زمن، لذا يصبح الهدف ليس

تقديم نموذج لكسر الانقسامية، بل استغلالها لعقد صفقات بينية، لم تعد مجهولة أبدا.

فيما آخرون، خاصة من لا يملكون قدرة التأثير على الفعل توقفت أحلامهم عند "حدود الظهور المهرجاني"، بعد غياب طويل عن المسرح السياسي "الشامل".

كان الاعتقاد أن قوى "وسطية" الحضور بين قدرة ما ورغبة ما، أن تترك أثرها بعد ذلك المهرجان، وتحدد قواعد عمل يمكنها أن ترسم ملامح لطريق جديد، خاصة وأن طرفي النكبة الانقسامية يعيشان هزة عنيفة مما يحيط بهما، ولكن وبذات السياق دخلت تلك القوى في أزمة التحديد، بل وغرقت في تيه من نوع جديد.

وجاءت العدوانية السياسية للأمير السعودي بندر بن سلطان، لتحدث "هزة سياسية" جديدة، ربما لم تكن متوقعة أبدا، بحكم طبيعة السعودية في التعامل مع القضية الفلسطينية والحساسية الدقيقة جدا في فتح معارك من أي نوع مع القيادة والشعب، خاصة بعد معركة "الرسمية الفلسطينية والفصائل بكل لون" خوض معركة قصوى ضد التطبيع الإماراتي والبحريني، والصمت المطلق على دور قطر في تمرير صفقة ترامب.

بلا جدل، دخلت "الرسمية الفلسطينية"، ومعها بعض من تحالفها طورا من فقدان القدرة على تحديد، ما العمل، وانتقل الأمر من المبادرة والقدرة على الفعل الى كيفية تحديد رد الفعل، ومن هنا تبدأ حركة الانحسار والتراجع كمقدمة عملية لهزيمة قد تكون أقسى مما يعتقد الكثيرون، لو لم تنتفض نحو حركة "عبور ساسي"، مثيلا بـ " عبور أكتوبر" 1973، عندما انقلب المشهد رأسا على عقب بمفاجئة لم تكن ضمن الحسابات التقليدية.

ربما يرى البعض أن عناصر "العبور السياسي" المطلوب أصابها عطب كبير، بل وفقدت قدرتها على التأثير، ولعل هناك من يراها بلا أسنان، والحقيقة غير ذلك تماما، بل أن ما بيد الرئيس محمود عباس شخصيا من أوراق فعل وتأثير، وقبل أي إطار آخر، ما يمنحه مكانة تعيد كل الاعتبار للحضور الفلسطيني، وكي لا يذهب البعض بعيدا، فكلها خطوات لا تؤدي لحرب أو مواجهة عسكرية، بل قرارات تأخرت جدا.

ولتكن أول الخطوات "رسالة من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية" الى حكومة دولة الاحتلال تسأل:

* هل لا زالت تعترف بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وفقا للرسائل المتبادلة، فلو كان الرد إيجابا يصبح السؤال هل لا زالت حكومة نتنياهو تعترف باتفاق أوسلو، وما نتج عنه، فلو كان الأمر بنعم، يجب المطالبة بوقف كل ما يمثل انتهاكا، والبداية من تعبير الضفة الغربية، بحيث يمع منعا كاملا، في الورق الرسمي والإعلام بعد ان تم استبدالها بتعبير "توراتي".

لو رفضت حكومة الكيان الرد أو كان ردا سلبيا، يصبح من حق الرئيس فورا، ان يخاطب الأمم المتحدة، والرباعية الدولية والجامعة العربية، وكل دول العالم دولة دولة، بأنه قرر تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل، وفقا لردها، ويدرس عمليا كيفية تجسيد دولة فلسطين، واعتبارها الكيان القومي المستحدث للشعب الفلسطيني، امتدادا سياسيا للسلطة الفلسطينية التي أنشئت عام 1994، وترسمت قانونا دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة 2012، ولديها اعتراف من دول يفوق الـ 140 دولة.

خطوات لا تنتهك أبدا ورق موقع، رغم كل الانتهاكات من العدو القومي، ودون إعلان "انتفاضة مسلحة" أو البحث عن اجتماعات تنتج تاريخا لاجتماعات، خطوات تعلن أن فلسطين الحاضر لن تهزم بسبب ما يحيط بها من ارباك سياسي متعدد الأشكال.

دون ذلك، فالتيه السياسي القادم سيفوق بآثاره كثيرا ما كان من النكبة الكبرى 1948.

المفتاح بيد الرئيس محمود عباس وليس غيره...تلك هي الحقيقة قبلنا أم رفضنا!

ملاحظة: بعض المتحدثين يشعرونك أن "المصالحة" أصبحت مشروع خاص ..استثمار ما لهدف ما، لكن بالتأكيد مش لهدف وطني فلسطيني..الباقي عندكم!

تنويه خاص: ماذا تفعل تنفيذية منظمة التحرير..هل فقدت القدرة على الفعل أم غابت عن "الوعي" بسبب كورونا السياسي...زمان، وياااه عأيام زمان كان لقبها بيهز ويرز!

هل كان الوضع الفلسطيني قبل "التطبيع" أفضل حالا!

كتب حسن عصفور/ فجأة اكتشفت الفصائل الفلسطينية، بعيدا عن حجمها "المتري"، مسألة جعتلها قضية الساعة، ترمي عليها كل ما لحق بفلسطين الشعب والوطن والمشروع، وأصبح "التطبيع" الأخير بين دولة الكيان والإمارات والبحرين هو وراء كل ما حدث ويحدث.

والحقيقة السياسية، أن ذلك يزيد من عمق الفضائحية الفصائلية، رغم مضار التطبيع وخطره، من حيث ترتيب القضية الفلسطينية وأولويتها على جدول الأعمال في الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن واقعيا أن ذلك التغيير في تحديد الأولويات، بدأ قبل ذلك بكثير، ولن نعود الى عام 1982 عندما اقتحمت قوات الغزو الاحتلالي أول عاصمة عربية في ظل موقف متفجر، وربما بعضه مشارك، دون حراك سوى بعض من تحرك شعبي مصري، والبعض العربي كما الأمير السعودي بندر بن سلطان حمل الفلسطيني مسؤولية العدوان.

ولنقف قليلا، كيف أن العرب من المحيط الذي كان هادرا يوما من تاريخ الأمة، الى الخليج الذي كان يوما ما ثائرا، وقفوا بلا حول ولا قوة أمام غزوة عسكرية لدولة الكيان ضد أول كيان فلسطيني فوق أرض فلسطين، لتدميره واغتيال زعيم الشعب بعد حصار هو الأطول، غزوة عسكرية ومواجهة بطولية من سبتمبر 2000 حتى نوفمبر 2004.

وما قبل "الشماعة السياسية الجديدة" المعروفة باسم التطبيع، كان المشهد الفلسطيني هو الأكثر انحدارا من مختلف أركانه، فلا فعل ولا تأثير، لا ضفة ولا قدس ولا قطاع غزة، يصرخون بكل اللغات تهديدا وكأن الأرض ستطلق لهبا لن يبقي للكيان حجرا فوق حجر، ليذهبوا ثم يعودون بلغة أصبحت تمثل عبئا مضافا على الفلسطيني، ليدفع بسببها ثمنا للغباء المستحدث، بعد أن تحول البعض منهم، وخاصة مراكز الحكم بوقا أو أدوات لخدمة أداة تنفيذ صفقة ترامب.

ما قبل "التطبيع" كان الواقع ظلاما سياسيا من جوانب عامة، ومشروع التهويد يسير بقوة بلا رادع أو مواجه سوى بعض عبارات تحولت الى سخرية شعبية، كلام حتى الفراغ بات يخجل ان ينسب اليه، وكأنهم لا يسمعون ماذا يقولون.

كل المصائب الراهنة كانوا هم سببها، وقدموا الخدمات للعدو القومي منذ أن باتوا "اسياد اللغط"، وخاصة ثروة الانقسام، التي كانت نتاج مؤامرة أطرافها هم ذاتهم من يتلاعبون بأطراف المشهد، بل أن محراكه الأساسي لا زال هو "البلد المحظي" حبا لمكونات النكبة القائمة.

حدث "التطبيع" وكان ما كان، فماذا فعلت قوى الزعيق العام، هل تخلت حماس، ولو شكليا عن سلطتها التي أحالت قطاع غزة الى منطقة هي الأكثر مأساوية منذ 2007 وحتى تاريخه، حكم تتمسك به بكل قوتها وتحت تهديد السلاح، رغم انها تلعن ليل نهار السلطة والاتفاق الذي أنتج تلك السلطة ما دامت ليس هي من يسيطر عليها.

لو حقا أنها تبحث مواجهة للكارثة الكبرى، لأعلنت فورا تخليها عن كل شيء حكومي في القطاع وتضعها بتصرف حكومة السلطة المركزية، ولديها من الأدوات التي تحمي "مصالحها المكتسبة" منذ خطفت غزة قبل 13 عاما"، لكن الواقع أن ذلك آخر ما يمكن تصوره أن تقوم به حماس، لأنها تبحث كيفية امتداد سلطتها وتوسعها حيث يمكن لها ذلك في الضفة الغربية.

هل التطبيع، هو من عرقل تطبيق قرارات "الرسمية الفلسطينية" بفك الارتباط مع دولة الكيان، والذهاب عمليا الى تجسيد دولة فلسطين واقعا كرد لا خيار غيره على المشروع التهويدي، الممتد طولا وعرضا تحت سمع الكل الحزبي، وأصبح هو الحقيقة في الضفة والقدس، وبدأ القانون الإسرائيلي هو الناظم فيها منذ سنوات.

هل التطبيع هو من أعاق حركة المواجهة الشعبية ضد المحتل ومشروعه الأخطر منذ النكبة الكبرى الأولى، وهل كان حاجزا لمنع الفعل الكفاحي، الذي تبخر منذ سنوات، وتحول من الحركة التنفيذية الى الحركة التهديدية التي قدمت خير دعم للمشروع المعادي.

كفى خداع ونفاق سياسي، فأصل الكارثة في فلسطين فصائلها، التي أصبحت قوة مساندة للتهويد العام، ولو أن الأمر غير ذلك لفعلوا ما يجب فعله، ويعلمه كل طفل في شوارع الوطن وبقاياه المتناثرة، وهو لا يحتاج الى تشكيل لجان لتنتج

لجان، بحثا عن لجان...المواجهة لم تكن يوما نتاج رحلات مصلحة وليست مصالحة...

التطبيع لن يكون شماعة أبدا لستر عورتكم التي اتسعت حتى باتت بمساحة 27 ألف كم مربع.

ملاحظة: كلام الحمساوي صالح العاروري عن "العلاقة" مع فتح لا يتناغم أبدا مع كلام رئيس حركته إسماعيل هنية..مين نصدق فيكم... فهمونا لو أنتم أصلا فاهمين!

تنويه خاص: ماهر الأخرس بات بضاعة كلامية جديدة للفصائل..قبل المحكمة بيوم ما خلوا "خط أحمر" الا وهددوا بكسره..بعد المحكمة ما خلوا كلمة عيب تعتب عليهم، وبدكم هيك فصائل تواجه التهويد!

هل لا زال "القانون الأساسي" للسلطة فاعلا أم ماذا ؟!

كتب حسن عصفور/ في شهر ديسمبر 2018، أعلن الرئيس محمود عباس، أن "المحكمة الدستورية أصدرت قراراً بحلّ المجلس التشريعي والدعوة لانتخابات تشريعية خلال ستة أشهر، وهذا ما يتوجّب علينا تنفيذه فوراً كخطوة أولى".

وبعيدا عن مناقشة "قانونية" القرار من عدمه، فلم يعد الأمر راهنا هو القضية المركزية، خاصة وأن المجلس التشريعي فقد مكانته موضوعيا منذ انقطاع جلساته، والتي هي أصل العمل، مع غيابه كليا عن الضفة والبقاء بعمله في قطاع غزة، وأيضا بشكل "غير شرعي"، بحكم فقدانه النصاب القانوني.

الرئيس عباس نفذ الجزء الأول من القرار، وتجاهل النصف الآخر، الداعي لعقد انتخابات جديدة خلال 6 أشهر، رغم مضي عامين على القرار.

عدم تنفيذ النصف الآخر، يلزم الرئيس عباس فورا بالتراجع عن النصف الأول أو يحدد بمرسوم انتخابات جديدة، وهنا سيفتح الباب للسؤال الأكثر أهمية حول

طبيعة الانتخابات القادمة التي يمكن لها أن تكون، وما هو حدودها السياسية والقانونية.

ومؤخرا بدأت بعض قيادات فتحاوية ترهن مرسوم الانتخابات برسائل فصائلية الى الرئيس عباس، والحقيقة ان تلك مسألة سياسية لا تلزم المشرع أو القانون بها على الاطلاق، فالأصل تنفيذ قرار "الدستورية" بشقيه في المدة المحددة، وعدم الالتزام يفقد قرار "حل التشريعي" قانونيتة، ويتوجب فتح الباب له للعمل الى حين الانتخابات القادمة، لو الأمر مرتبط بالقانون فقط.

موقف الرئيس بعدم الالتزام يطرح سؤالا جوهريا، قد يحدد ملامح النقاش الوطني في المرحلة المقبلة، سواء تم تحديد انتخابات أم لم يتم ذلك، ما هو القانون الأساسي (النظام الأساسي – الدستور) الذي ينظم عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية، فهل هو "القانون الأساسي" المقر رسميا عام 1996 وتم تعديله في 2003، هو الناظم للعلاقات بين مختلف المؤسسات أم أصبح "كادوكا".

وإذا تم "تجميد" القانون، فما هو البديل القانوني الذي يتم الاحتكام اليه، في حال "النزاع" حول الصلاحيات والقرارات التي تخرج عن سياق الشرعية الرسمية، سواء ما يتعلق منها بعمل القضاء أو تفسير إجراءات خاصة يصدرها الرئيس أو الحكومة، وهناك العديد من الأمثلة التي تضع شكوكا قانونية على قرارات ومراسيم تنقصها "الشرعية القانونية".

ولو تم القفز عن ذلك، وافتراضا أن الرئيس سيصدر مرسوم الانتخابات الجديد، فما هو القانون الذي ستحتكم له تلك الانتخابات، وكيف يمكن تنفيذها في حال رفضت دولة الكيان السماح لأهل القدس من المشاركة فيها، هل يمكن اللجوء الى "التصويت الإلكتروني" كخيار بديل لذلك، ولو تم "التوافق سياسيا" فذلك لا يمنحه أبداء "القوة الدستورية"، ويمكن لأي مرشح لم يحالفه الحظ أن يطعن وبسهولة على ما حدث، ولذا يحتاج ذلك "تعديلا"، أو ملحقا للقانون الأساسي يسمح بالتصويت المستحدث.

وهنا، من هي الجهة التي يحق لها القيام بذلك، خاصة وأن "التشريعي" تم حله منذ عامين، فهل يلجأ الرئيس مجددا الى "المحكمة الدستورية" التي غابت منذ

القرار اليتيم"، ام يعتبر الرئيس أنه صاحب "الولاية القانونية" لغياب المؤسسة التشريعية، وعندها سيكون نقاش جديد عن شرعية ولا شرعية ذلك.

ولا نريد فتح باب ما بعد الرئيس والحكم القانوني فيمن سيكون له الحق بموقع الرئيس وفقا للقانون، بعد أن فقد رئيس التشريعي مكانته وفقا للقرار السابق، لكن الأمر ليس مغلقا ولا محرما، ويجب أن يفتح للنقاش بعيدا عن "حساسية حزبية"، فالأمر تم نقاشه زمن الشهيد الخالد ياسر عرفات، عندما تم تعديل القانون الأساسي 2003.

الأسئلة التي يثيرها ذلك متعددة، ولكن لا يمكن الحديث عن انتخابات أي كانت، متوازية أم متتالية، دون تحديد ما هو القانون الأساسي الذي سيتم الاحتكام اليه.

وفي حال أن الانتخابات القادمة لن تكون للسلطة، بل للدولة، فهنا أيضا يفرض ضرورة تحديد القانون الناظم، ولو كان الأمر النظام الأساسي لمنظمة التحرير يتطلب الأمر تشكيل "لجنة قانونية خاصة" لبحث تعديله بما يتناسب والتطورات الأخيرة، ان تكون الانتخابات في الضفة والقطاع والقدس الى جانب خارج "بقايا الوطن".

تلك مسألة يتهرب البعض من نقاشها، رغم انها "أصل الحكاية" تحسسا أو مراوغة، ولكن لا قانونية لأي فعل دونها.

ملاحظة: قرار السلطة الفلسطينية بفتح "جبهة مواجهة" مع " الأمعري" أحد اهم مخيمات الضفة، ليس حكيما، حرف المواجهة من الأصل الى الوهم مصيبة وطنية... والتمني ألا يكون الأمر مرتبط بتخرسات الصهيوني فريدمان حول ما بعد الرئيس!

تنويه خاص: "احتفالية أرئيل" بقرار أمريكا ترسيم "شرعية المستوطنات ودعمها ماليا، وقول نتنياهو بأن ذلك "نصر للشرعية التوراتية"، رسالة سياسية للأشقاء العرب وهي لا تحتاج حكي كتير!

هل لا زالت إسرائيل تعترف بمنظمة التحرير...؟!

كتب حسن عصفور/ "اخترع" البعض الفلسطيني معارك دونكشوتية مع دول عربية وكذا الجامعة العربية، وبطريقة تجارية جدا غير معهودة في تاريخ الثورة والمنظمة، رغم ما أصابها من المحيط العربي، ليس تدخلا مباشرا في شؤونها فحسب، بل محاولات تصفية قياداتها وأعمال عسكرية معلومة، لكن "القيادة" ورئيسها الخالد، كان ينطلق من حساب فلسطين القضية وليس حساب "عقد ذاتية"، او اعتبارات خارج الصندوق الوطني.

هذا السلوك للبعض الضال وطنيا، ليس سوى جزء من حركة "هروب" من المعركة الحقيقة، التي يجب أن يقوم بها كي لا تذهب القضية الفلسطينية الى "دهاليز" تهويد معاصر، ولعل هؤلاء المتذاكين تجاهلوا أن التخبط السياسي يبدأ من الذهاب لعناوين خطأ في سياق المواجهة الكبرى للعدو القومي.

ومن أجل تصويب مسار الفعل السياسي، نعيد طرح بعض الأسئلة كي نصل الى بعض "أجوبة"، تحدد قواعد العمل الذي يحتاجه الشعب الفلسطيني، بدلا من تقديم هدايا للعدو بالعمل وكيلا لأطراف، هي دون غيرها، من كانت سبب في النكبة الكبرى الثالثة المعروفة باسم "الانقسام"، ولا زالت، حيث مهدت الطريق واسعا لتكريس التهويد والضم وتحويل الضفة الغربية من واقع الى واقع آخر.

ومفتاح الأسئلة التي يجب أن تقررها الجهة الرسمية الفلسطينية، هل لا تزال دولة الكيان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب للفلسطيني، وفقا لرسائل الاعتراف المتبادل في 1993، والتي كانت مفتاح الضرورة لتوقيع اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)، حيث كان ذلك أحد عناصر إتمام الاتفاق، بدونه لم يكن لرئيس حكومة إسرائيل في حينه إسحق رابين توقيع اتفاق مع ياسر عرفات ومنظمة التحرير.

التذكير بهذه المسألة، كون "اتفاق التسوية" يرتبط ارتباطا مباشرا بقضية الاعتراف المتبادل، ومعها إعادة التأكيد على السؤال المركزي، هل لا زالت إسرائيل تعترف باتفاق أوسلو كما هو موقع نصا بكل ما يحمل من "لغة سياسية" ومصطلحات، رسالة لا تذهب للشرح والإطالة والتيه كما كان في الماضي، فليس المطلوب أن تحتوي الرسالة على إعادة نشر "المخالفات" بكاملها، بل تتناول فقط

زاويتين، الاعتراف المتبادل ولغة الاتفاق السياسية وكل ما نص عليه من مصطلحات.

وعلى الجواب الإسرائيلي تتحدد قواعد المواجهة القادمة، دون التذكير بما اقرته المؤسسة الرسمية منذ عام 2015، والرد يجب أن ينطلق من المتفق عليه وليس المنتهك وسط الصمت الطويل منذ آخر مواجهة حقيقية للمشروع التهويدي 2004 واغتيال الخالد أبو عمار بفعل فاعل معلوم.

اعتراف إسرائيل بأنها لا تزال تعترف بمنظمة التحرير ومعها الرسالة الخاصة حول مؤسسات القدس يكسر كليا مكذبة الحكومة التهويدية في تل أبيب بالتشكيك في الشرعية الوطنية، واعترافها باتفاق أوسلو لغة ونصوص سياسية، يكسر كليا قواعد مشروع الضم، باعتبار أن الاتفاق حدد بوضوح، وفق المادة الرابعة من اعلان المبادئ، ان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة والولاية عليها فلسطينية.

قيمة الرسالة هنا، ستفضح كليا دولة الكيان، فهي لن ترسل جوابا على الرسالة الفلسطينية أبدا، لأنهم يدركون قيمة النص والتعريف، ولم يغتالوا رابين ليعيدوا الاعتراف بما اغتالوه عليه.

مثل هذا الطلب لا يمثل "تطرفا" او خروجا على قواعد العمل الممكن، لأنه مفتاح ما سيكون قرارات لا بد منها، وقبل الحديث عن "مصالحة مسمومة" يجب مصالحة الواقع السياسي بإعادة تصويبه وفقا لما للفلسطيني من حق بعد أن دفع ثمنه مسبقا.

ولذا بدلا من أن يهرب البعض من مواجهة العدو القومي بما لنا، يبحث في تقديم "جوائز ترضية" له بمعارك ليست من أجل فلسطين، بل لغاية ضرر بقضية فلسطين.

قالوا قديما، "حبل الكذب القصير"...وأضيف "حبل الكذب السياسي أقصر كثيرا!

ملاحظة: مطلب حماس بـ "الشراكة في النظام السياسي" كاملا تعبير ضبابي جدا...يتطلب من القوى ومعهم فتح (طبعا لو معنيين بالأمر) سؤالها شو يعني ذلك، واي نظام هو المقصود تحديدا...اللغة تحمل نص سياسي ملغوم جدا!

تنويه خاص: رغم "الغزل السياسي" الحار جدا بين فتح وحماس، لا نجد بيانا واحدا لحماس ينشر في وسائل إعلام السلطة..لو كانت المسألة نسيان هاي عملية تذكير...لو مش هيك فهمونا ليش!

هل هناك نظام سياسي فلسطيني...ما هو؟!

كتب حسن عصفور/ فجأة بدأ "الثنائي الانقسامي" بترديد تعبير "النظام السياسي" والشراكة الكاملة به، وتسللت الكلمة بكثافة كبيرة الى المشهد الإعلامي، واحتلت مكانها وكأنها "حقيقة" لا راد لها، دون أدنى تفكير في بحث أصلها، وهل تمثل واقعا وحقيقة ام هي "وهم لغوي" أم غاية في نفس "الكوشنريين الجدد" يردده من يبحث ترديد عبارات دون وعي أو تفكير.

والسؤال الأول، هل هناك فعلا وجود لـ "نظام سياسي فلسطيني" وفقا للقانون الدولي، ام حالة كيانية مقيدة، حسب الاتفاقات الموقعة، رغم أن الطرف الإسرائيلي أنهى التعامل بها عمليا منذ 1996 ورسميا منذ سبتمبر 2000 وشيعها في 11 نوفمبر 2004 مع اغتيال الزعيم المؤسس للكيانية الفلسطينية الأولى ياسر عرفات.

اتفاقات لا زالت "الرسمية الفلسطينية" تعتبرها هي القاعدة وهي القانون، ولذا لم تكسر صندوقها المقيد دون سبب، سوى رهبة الصدام المباشر مع دولة الكيان، ما يهدد "امتيازات سياسية قائمة" لطرفي الواقع في الضفة وقطاع غزة.

منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية كأول كيان في التاريخ فوق أرض فلسطين، كان معلوما تماما، حجم "القيود القانونية" عليها، والتي تمنعها "مؤقتا" من اعتبارها "نظاما سياسيا فلسطينيا" لنقص أبعاد السيادة بكل أركانها، وأن دولة الكيان يمكنها الحد كثيرا من قوة فعلها السياسي – القانوني، ولذا تمت التسمية "سلطة" وفقا لقدرتها "القانونية"، وكانت معركة قمة كمب ديفيد 2000 أول معارك الخروج من "صندوق القيود السيادية"، ما رفضته حكومة دولة الاحتلال.

السؤال الثاني، لمطلقي العبارات الرنانة، ما هو "النظام السياسي" الذي بدأ "الثنائي الانقسامي" استخدامه بشكل موسع في كل ما يصدر عنهما، هل هو جهل بقانون، ام وعي برؤية سياسية يتم التحضير لها، في سياق صفقة تزحف بقوة لتصبح "واقعا" بمسميات مختلفة، حتى وصل الأمر بـ "الثنائي" البحث عن "الشراكة الكاملة" في كل مكونات النظام السياسي، كما أعلنا في أدبياتهم الأخيرة، وتصريحاتهم التي تنطلق بلا توقف.

هي سلطة حكم ذاتي مقيدة وناقصة الدسم السيادي، يتناسى كل منهما أن بعضا منها تحت رعاية "السيد الأعلى" دولة الكيان، لا يمكن اطلاقا اعتبارها "نظام سياسي" كامل الأركان، فالقانون الأساسي الذي هو بمثابة دستور لا يتعامل معها بذلك التعريف.

لو أن الأمر ينطلق من "نظام سياسي" يبحثون إعلانه ويتناقشون "شراكتهم" (تعبير لا ينطبق على النظم السياسية أبدا)، فليحددوا أولا ما هو ذلك، أهو دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 67 /19 لعام 2012، ما يتطلب أولا إعلانها وتحديدها طبيعتها قبل البحث عن "شراكة" في نظام قبل أن يرى النور (يتقاسمون جلد الدب قبل صيده)، ما يكشف أن "الجشع السياسي" هو سيد رؤيتهم وليس غيره.

والخيار الثالث أن يكون "الثنائي الانقسامي" يبحث الرؤية الأمريكية المعروفة باسم صفقة ترامب، استجابة لطلب قطري بعد "البيان الاستراتيجي" بينها وإدارة واشنطن، وتكليفها العمل على تحريك "حل تفاوضي مستندا لتلك الرؤية"، وهنا ندخل في "دولة كوشنر"، وليس دولة فلسطين، والأولى لا يمكنها أن تكون "نظاما سياسيا" بل إدارة سياسية كون السيادة السياسة والأمنية ليست لها، بل لدولة الاحتلال.

النقاش في اللغة السياسية ليست ترفا، فالبعض ينقل ما يكتب لهم من "دوائر خفية" لتكريس "مفاهيم" تمثل تمهيدا موضوعيا للتعامل مع "دولة كوشنر" القادمة على "قاطرة الانتخابات"، على أساس أنها السحر الرباني لتمرير تلك الصفقة غير الوطنية.

اللغة دوما لها دلالة، ودلالة "الثنائي الانقسامي" بدأت في العمل على صناعة "وعي جديد" لتمرير الصفقة الكبرى التي تطيح بالمشروع الوطني الفلسطيني بكامل أركانه لصالح حالة كيانية (محميات سبعة ونتوء)...وكل الآلة الببغاوية المرددة ما يأتيها من "مصانع اللغة السياسية" في واشنطن لن تستطيع تزوير واقع قائم ومعلوم.

المعركة القادمة ستكون لتزييف الوعي الفلسطيني كمقدمة لسرقة حلم الكيانية الفلسطينية!

ملاحظة: يردد أحدهم، أن أمريكا ضد الانتخابات الجديدة لسلطة الحكم الذاتي...يا هذا، "الماما" وليست غيرها من صمم الانتخابات الجديدة... أنت وغيرك أدوات تنفيذية لا أكثر، ابحث عن مكذبة أقل صفاقة!

تنويه خاص: مع ذهاب وفد من حركة فتح (م7) الى دمشق، اثار بعض أصدقاء الصحفي الفلسطيني مهيب النواتي المختفي من 10 سنوات.. السؤال عن مصيره ضرورة والشقيقة السورية في هذه الظروف ستقدم ما لديها حوله.